مجلة الشريعة والدراسات الإسلامية

فصلية علمية محكمة تصدر عن مجلس النشر العلمي - جامعة الكويت

مصطلح «الحافظ» عند المحدثين، دلالته، وأثره

د. محمد زهير المحمد (الباحث الرئيس)

د. حسام خالد السقار(الباحث المشارك)

جامعة الكويت

مجلس النشر العلمي

ISSN: 1029-8908

العدد ١١٧- السنة ٣٤

رمضان: ١٤٤٠هـ- يونيو ٢٠١٩م

البحث الثالث

مصطلح «الحافظ» عند المحدثين، دلالته، وأثره

الباحث الرئيس

د. محمد زهير المحمد – أستاذ مشارك بقسم أصول الدين– كلية الشريعة– جامعة اليرموك

الباحث المشارك

د. حسام خالد السقار –مدرس بقسم أصول الدين – كلية الشريعة– جامعة اليرموك

مصطلح «الحافظ» عند المحدثين، دلالته، وأثره

د. محمد زهير المحمد: الباحث الرئيس*
د. حسام خالد السقار: الباحث المشارك**

تاريخ استلام البحث: سبتمبر ٢٠١٨م تاريخ إجازة البحث: نوفمبر ٢٠١٨م

ملخص البحث

تناول البحث مصطلحاً مهمّاً عند المحدّثين، وهو مصطلح الحافظ، لوصفهم عدداً لا بأس به من العلماء، ولِمَا رتّبوا عليه من آثار خصوصا أنّ أقوال المحدثين اختلفت في تحديد معناه وكان منهجنا تتبع آراء المحدثين في الوصف بالحافظ، ثم تحليل أقوالهم، والنظر في تطبيقاتهم؛ لاستنباط شروط الوصف بالحافظ وأسباب اختلافهم فيها، ومدى التلازم بين وصف الراوي بكونه حافظا وبين أن يكون ضابطا، أو عدلا.

كما عُني البحث ببيان الآثار الحديثيّة المترتبة على وصف الراوي بالحافظ، وتبين لدينا في نتائج البحث أنّ مفهوم الحافظ عند المتقدمين من المحدثين يختلف عن مفهومه عند المتأخرين، فالأصل في الحافظ هو من كثرت محفوظاته وكان واسع الاطلاع كثير الرواية وقد يطلق الحافظ على الضابط، وقد يطلق على من يروي من حفظه لا من كتابه، والسياق وجمع كلام النقاد في الراوي ضروريان لتحديد المقصد في ذلك. ولا يلزم من وصف الراوي بالحافظ أن يكون ضابطاً، ولا يلزم من وصفه بالحافظ أن يكون عدلاً، كما لا يلزم من الوصف بالحافظ أن يكون الحافظ قادراً على سرد حديثه، وأنّ الحفاظ ليسوا على مرتبة واحدة في الضبط والإتقان. وتبين من البحث أن العلماء اختلفوا في شروط وصف الراوي بالحافظ، وكان لذلك أسباب أهمها: الاختلاف في المعيار الذي انبنى عليه إطلاق النقاد وصف

(*) د. محمد زهير المحمد : يحمل شهادة دكتوراه عام ٢٠٠٥م في الحديث النبوي وعلومه من جامعة اليرموك، الأردن. والماجستير عام ١٩٩٧م في الحديث النبوي وعلومه من الجامعة الأردنية. والبكالوريوس عام ١٩٩٤م في أصول الدين من جامعة اليرموك، الأردن. يعمل أستاذاً مشاركاً في جامعة اليرموك، كلية الشريعة والدراسات الإسلامية، قسم أصول الدين، منذ عام ٢٠٠٥م إلى الآن ويشغل حاليا منصب رئيس قسم أصول الدين في الكلية ذاتها. له أربعة عشر بحثا محكما. ، في جامعة اليرموك. الاهتمامات البحثية: علوم الحديث، علل الحديث، مناهج المحدثين، السيرة النبوية، الاستشراق.

(**) د. حسام خالد السقار : يحمل شهادة الدكتوراه عام ٢٠١٨م والماجستير عام ٢٠١٠م في الحديث النبوي وعلومه من جامعة اليرموك، الأردن. والبكالوريوس عام ٢٠٠٤م في الدعوة وأصول الدين من جامعة البلقاء التطبيقية، الأردن. يعمل مدرسا في جامعة اليرموك في الأردن ، في كلية الشريعة قسم أصول الدين منذ عام ٢٠١٣م. وهو عضو باحث في عدد من المراكز البحثية في العالم. له ثلاثة أبحاث علمية محكمة في مجال التخصص منها: النقد الحديثي لروايات أسباب نزول القرآن الكريم من منظور المكي والمدني. الاهتمامات البحثية: النقد الحديثي ، مناهج المحدثين ، علم مصطلح الحديث .

الحافظ على الراوي، واختلاف العرف، والاصطلاحات الخاصة لبعضهم.

وأظهر البحث بعض ما بذله علماء الحديث ونقاده في حفظ حديث رسول الله ﷺ ونقله وصيانته مما يدل على ما تميزت به هذه الأمة عن باقي الأمم بقيامها بواجبها تجاه حفظ دينها، وتعظيمها لنبيها عليه أفضل الصلاة وأتم السلام.

الكلمات الدالة: مصطلح، الحافظ، المحدث.

المقدمة

الحمد لله رب العالمين، والصلاة والسلام على خير خلق الله، خاتم النبيين، وعلى آله الطيبين، وأصحابه الغرّ الميامين، ومن دعا بدعوتهم بإحسان إلى يوم الدين، أما بعد:

إنَّ أهمّ ما يُعنى به دارس الحديث، فَهْمُ ألفاظ المُحدِّثين ومصطلحاتهم؛ فهو الطريق لمعرفة قواعدهم، ومنهجهم في الحكم على الراوي، وبالتالي الرواية. ومن مصطلحات المحدثين المهمّة مصطلح: حافظ؛ وذلك لوصفهم عدداً لا بأس به من العلماء بهذا المصطلح، ولِمَا رتّبوا عليه من آثار، فكان ذلك دافعاً لنا للوقوف على دلالة اللفظ، وما يتعلق به من مسائل، سائلين المولى – عزّ وجلّ – التوفيق والعون.

أهمية البحث:

١ – فهم ألفاظ المحدثين مقصد مهم لدارس الحديث، وهذه الدراسة تسهم في توضيح لفظ من ألفاظهم.

٢ – توضيح الغامض، وإزالة التعارض، وجمع المتفرق من الفوائد العامة التي تترتب على هذا البحث.

٣ – بيان منهج المحدثين في مصطلح من مصطلحاتهم ينضاف إلى دراسات كثيرة في هذا الجانب، مما يثري المكتبة الحديثيّة في هذا المجال.

إشكالية البحث:

تتمثل مشكلة البحث في السؤال الرئيس الآتي: ما دلالة لفظ الحافظ عند المحدثين؟.

وتتفرع عن هذه الإشكالية ما يأتي من أسئلة:

١. ما حدّ الحافظ عند المحدثين؟ وهل وَصف الراوي بالحافظ له دلالة واحدة أو أكثر؟.

٢. ما شروط الوصف بالحافظ ؟ وما أسباب اختلافهم فيها؟.

٣. هل ثم تلازم بين وصف الراوي بالحافظ وبين أن يكون ضابطاً ؟.

٤. هل وَصْف الراوي بكونه حافظاً يقتضي الحكم بعدالته؟.

٥. ما الآثار الحديثيّة المترتبة على وصف الراوي بالحافظ؟.

أهداف البحث:

١ – بيان معنى لفظ الحافظ عند علماء الحديث وإطلاقاته.

٢ – بيان أسباب اختلاف العلماء في شروط الوصف بالحافظ.

٣ – توضيح علاقة الحافظ بالضابط.

٤ – بيان العلاقة بين وصف الراوي بالحافظ وبين الحكم بعدالته.

٥ – معرفة من يقبل قوله في الجرح والتعديل من الحفاظ.

٦ – ذكر أهم الآثار المترتبة على الوصف بالحافظ.

الدراسات السابقة:

لم نعثر على أية دراسة سابقة في موضوع البحث سوى ما هو موجود في معاجم ألفاظ الحديث من ذكر تعريف لفظة الحافظ، وهو كلام عام مختصر، لا يتجاوز فقرات في كتب أو مقالات عامة في مجلات غير محكمة لم تحرر المصطلح، ومنها ما يأتي:

١ – مقال بعنوان: رتب الحفظ عند المحدثين للشيخ عبدالله بن الصديق الغماري. منشور في مجلة دعوة الحق التابعة لوزارة الأوقاف والشؤون الاسلامية المغربية، عدد ١٧٠. ذكر فيه الفرق بين بعض المصطلحات: المسند، والمحدّث، والمُفيد، والحافظ، وأمير المؤمنين في الحديث، وجلّ ما ذكره عن الحافظ هو قوله: «والحافظ اختلف في تعريفه، بين مشدد ومخفف. وأعدل التعريفات فيه أنه من جمع ثلاثة شروط: حفظ المتون، ولا يقل محفوظه عن عشرين ألف حديث. حفظ أسانيدها، وتميز صحيحها من سقيمها. معرفة طبقات الرواة وأحوالهم طبقة بعد طبقة، بحيث يكون من لا يعرفه أقل ممن يعرفه، حتى إذا قال في راوٍ: لا أعرفه، اعتبر ذلك الراوي من المجهولين. ويتفاوت الحفاظ بتفاوت كثرة محفوظاتهم وقلتها. وهذه أمثلة عن ذلك. . . إلخ». ثم ذكر بعض الأمثلة. ثم ذكر في آخر البحث فقرة تتعلق بالحافظ وهي قوله: «وكان صديقنا العلامة المرحوم الشيخ محمد زاهد الكوثري الحنفي يصف ابن طولون الحنفي بالحافظ، وناقشتُه في ذلك فقال: إن مروياته كثيرة. وهذه مغالطة؛ لأنّ كثرة المرويات إنما تعتبر في الحافظ بشرط أن تكون مسموعة له، ومرويات المتأخرين كابن طولون إنما هي بالإجازة، والغرض منها بقاء سلسلة الإسناد، والتبرك برجال السلسلة».

والأمثلة التي ذكرها هي أقوال قليلة انتقاها لبعض المحدثين يذكرون مقدار حفظ الحافظ أو بعض صفاته ودون عزو إلى مصادرها، وهي موجودة في كتب المصطلح، كما أنه لم يتعرض إلى كل أقوالهم، والتي تتعارض مع بعضها وتحتاج إلى توجيه، وهو ما كان سببا في كتابة هذا البحث، بالإضافة إلى أن بحثنا تناول أسباب اختلافهم والمسائل الحديثية المتعلقة بالمصطلح وآثار الوصف بالحافظ.

٢ – كتاب السراج المنير في ألقاب المحدثين، لسعد فهمي بلال، نشرته مكتبة التوبة – دار ابن حزم، تناول فيه بعض ألقاب المحدثين ومنها لقب الحافظ تناوله في ثماني صفحات: ص١٢٧ – ١٣٤، تناول فيه تعريفه لغة واصطلاحا باختصار، وبين أن السلف يساوون بين المحدث والحافظ، بينما ذهب الخلف إلى التفريق بينهما، وجعلوا الحافظ عند نهاية أعلى رتبة في المحدث، وذكر أنَّ تعبيراتهم اختلفت في ذلك، وذكر بعضها سردا دون تعليق، ثم نقل سؤال ابن حجر لشيخه العراقي عن مرتبة الحافظ، ثم بعض ما روي في قدر حفظ الحافظ، انتقى بعض أقوالهم من كتب المصطلح ودون عزو إلى مصادر، ولا تحرير سوى تعليقات يسيرة هنا وهناك، وسرد أسماء بعض الحفاظ دون تعليق: كابن أبي شيبة والدولابي وغيرهما مع ترجمة موجزة.

ما يضيفه البحث:

١. جمع المتفرق بخصوص مصطلح الحافظ من كتب المصطلح وغيرها.
٢. تصنيف الأقوال حسب ما يجمع بينها من صلات.
٣. استنباط أسباب اختلافهم في حدّ الحافظ وشروطه من خلال ما ورد من نصوص.
٤. استقراء آثار الوصف بالحافظ، من خلال كتب المصطلح وكتب التراجم.
٥. ما ورد من دراسات سابقة وقفنا عليها هو كلام انتقائي موجود في كتب المصطلح دون تحقيق أو تعليق في الأغلب، مع اختصار في ورقات.
٦. كثير من الأقوال المنتقاة غير معزوة إلى مصادرها.

ما استدعى وجود دراسة متخصصة في هذا الموضوع المهم، والله ولي التوفيق.

حدود البحث:

تُعنى هذه الدراسة بمصطلح من مصطلحات المحدثين؛ ولذا ستكون حدود دراستنا كتب مصطلح الحديث؛ لمعرفة أقوالهم في حد الحافظ وشروطه، إضافة الى كتب تراجم المحدثين،

ومنها كتاب تذكرة الحفاظ للذهبي وغيره.

منهج البحث:

اتبع الباحثان المنهجين الاستقرائي والاستنباطي، وذلك بتتبع آراء المحدثين في الوصف بـ: الحافظ، ثم تحليل أقوالهم، والنظر في تطبيقاتهم في كتب التراجم والعلل واستنباط ما أمكن من المسائل، ثم بيان الدلالات والفوائد منها.

خطة البحث:

يتكون هذا البحث من مقدمة وأربعة مباحث وخاتمة على النحو الآتي:

المبحث الأول: تعريف الحافظ لغة، واصطلاحا عند المتقدمين والمتأخرين.

المبحث الثاني: أسباب اختلاف المحدثين في حدّ الحافظ.

المبحث الثالث: العلاقة بين الوصف بالحافظ والعدالة والضبط.

المبحث الرابع: أثر الوصف بالحافظ.

الخاتمة: وفيها أبرز النتائج.

المبحث الأول
تعريف الحافظ لغة، واصطلاحا عند المتقدمين والمتأخرين
المطلب الأول
تعريف الحافظ في اللغة

ورد في كتب اللغة ما يوضح معنى الحفظ، كما ورد بيان معنى الحافظ، ويمكن تلخيص ما ورد كما يأتي:

«الحاء والفاء والظاء، أصل واحد يدل على مراعاة الشيء، يقال: حفظت الشيءَ حفظاً»[1].

«وحفظته أيضا بمعنى استظهرته»[2].

والحفظ: قلّة الغفلة»[3].

(١) معجم مقاييس اللغة، ابن فارس، (٢/ ٨٧).
(٢) الصحاح، الجوهري، (٣/ ١١٧٢).
(٣) القاموس المحيط، الفيروزآبادي، (ص٦٩٥).

«الحفظ نقيض النسيان، وهو التعاهد وقلة الغفلة». وهذا من كلام ابن سيده – رحمه الله –[1].

«رجل حافظ، وقوم حفاظ، وهم الذين رزقوا حفظ ما سمعوا، وقلَّما ينسون شيئاً يعونه». وهذا من كلام الأزهري – رحمه الله تعالى – [2].

«من يحفظ القرآن الكريم، أو يحفظ عدداً عظيماً من الأحاديث، وجمعه: حفَّاظ، وحفظة»[3].

اتَّضح ممّا سبق أنّ الحفظَ في اللغة: هو تعاهد الشيء ومراعاته، أو استظهاره وعدم نسيانه، وأنَّ الحافظ: هو:

١ – من حفظ ما سمع.

٢ – قلّما ينسى شيئاً يَعِيه.

٣ – وإذا كان يشتغل في الحديث: يحفظ عدداً عظيماً من الأحاديث.

المطلب الثاني
تعريف الحافظ اصطلاحا

اختلف العلماء في شروط الحافظ التي إذا توافرت في الراوي كان حافظاً، واختلفت إطلاقاتهم لهذا اللقب على الرواة: فمنهم من وسّع، ومنهم من ضيّق، والهدف من بيان هذا الاختلاف هو ضبط الشروط والأوصاف التي إذا توافرت في الراوي كان حافظاً؛ وذلك لما يترتب على هذا اللقب من استحقاقات للراوي الحافظ دون غيره من الرواة، ولحل بعض الإشكالات في أحكام النقاد على الراوي الواحد، فبعضهم يحكم عليه بأنّه حافظ، وآخر ينفي عنه هذا اللقب.

من الأخطاء المنهجية في التعامل مع النقّاد في أحكامهم على الرواة، هو محاكمتهم لما صار عليه المتأخرون من اصطلاحات، قد تحقق التباين والتغاير فيها بين المتقدمين والمتأخرين،

(١) لسان العرب، ابن منظور، حفظ، (٧/ ٤٤١).
(٢) ابن منظور، لسان العرب، حفظ، (٧/ ٤٤١).
(٣) المعجم الوسيط، باب الحاء، حفظ، (ص١٨٥).

ولقب الحافظ اختلف المتقدمون والمتأخرون في حده وضبطه؛ فشروط الحافظ عند المتقدمين كأبي حاتم، وأبي زرعة، والبخاري، ومسلم، ليست كشروط الحافظ عند المتأخرين: كالمزي، والعراقي، والذهبي، وابن حجر، وسيأتي إيضاح ذلك:

المسألة الأولى: دلالة الحافظ عند المتقدمين:

لبيان دلالة الحافظ عند المتقدمين ينبغي تتبع كلام الأئمة النقاد في وصف الرواة بالحفاظ وبيان أحوالهم، والمتتبع للرواة الذين وصفهم النقاد المتقدمين بأنهم حفاظ يجد تفاوتا في أحوالهم، فمنهم كثير الرواية، ومنهم قليل الرواية، منهم الناقد البصير في أحوال الرواة، ومنهم من ليس له كلام في الجرح والتعديل، منهم من ينتقي في الرواية، ومنهم من يحدث عن الغثِّ والسمين، كما تجد منهم المتصف بالعدالة، ومَن هو متهم بالكذب، ومنهم الضابط المتقن لحديثه ومنهم المختلط، ومنهم من هو كثير الأوهام، والمدلّس، والمبتدع. . . ، وهذا له أثر واضح في بيان حد الحافظ عند النقاد، وسيكون توضيح ذلك كما يأتي:

أولا: من الحفاظ من كان يحفظ آلاف الأحاديث، ومنهم من كان يحفظ القليل من الأحاديث:

فمن الحفاظ المكثرين:

– أبو زرعة عبيد الله بن عبد الكريم الرازي: من جهابذة الحفاظ، قال إسحاق بن راهويه: كلّ حديث لا يعرفه أبو زرعة فليس له أصل. قال أحمد بن حنبل: صحّ من الحديث سبعمائة ألف حديث وكَسْر، وهذا الفتى يعني أبا زرعة قد حفظ ستمائة ألف[1]. وروى الخطيب البغدادي بسنده إلى أبي العباس محمد بن جعفر الرازي أنه قال:«سئل أبو زرعة الرازي عن رجل حلف بالطلاق إن أبا زرعة يحفظ مائتي ألف حديث، هل حنث؟ فقال: لا، ثم قال أبو زرعة: أحفظ مائتي ألف كما يحفظ الإنسان قل هو الله أحد، وفي المذاكرة ثلاثمائة ألف حديث[2].

– ومن الحفاظ المكثرين: أبو بكر ابن أبي شيبة، ثقة حافظ واسع الرواية، قال يحيى الحماني: أولاد بن أبي شيبة من أهل العلم، كانوا يزاحمونا عند كل محدّث، وقال عمرو بن

(١) شرح علل الترمذي، ابن رجب الحنبلي، (١/ ٤٩٢).
(٢) تاريخ بغداد، الخطيب البغدادي، (١٢/ ٣٣).

علي: ما رأيت أحفظ من أبي بكر؛ قدم علينا مع علي بن المديني فسرد للشيباني أربعمائة حديث حفظاً وقام. وقال صالح بن محمد: أعلم من أدركت بالحديث وعلله: علي بن المديني، وأعلمهم بتصحيف المشائخ: يحيى بن معين، وأحفظهم عند المذاكرة: أبو بكر بن أبي شيبة. وقال أبو زرعة الرازي: ما رأيت أحفظ من أبي بكر بن أبي شيبة، وفي الزهرة: روى عنه البخاري ثلاثين حديثاً، ومسلم ألفاً وخمسمائة وأربعين حديثاً. قال ابن أبي شيبة: قدمنا بغداد منذ نحو من أربعين سنةً فما كان أحد يقوم في وجوهنا في الأبواب، أو قال: في حفظ الحديث، إلا أبو هذا، يعني أحمد بن حنبل(١).

ومن الحفاظ من كان قليل الرواية مقارنة مع جهابذة الحفاظ مثل:

– سليمان بن مهران الأعمش، فقد عده أبو حاتم وسفيان بن عيينة من الحفاظ، وقال علي ابن المديني له نحو من ألف وثلاث مائة حديث(٢).

– ومنهم: حجاج بن أرطأة الكوفي، عن عبد الله بن نافع القرشي قال: قال لي شعبة: عليك بحجاج بن أرطاة، ومحمد بن إسحاق، فإنّهما حافظان. وقال حماد بن زيد: كان الحجاج أسرد للحديث من سفيان الثوري. وعن أبي طالب قال سمعت أبا عبد الله يعني أحمد بن حنبل يقول: كان الحجاج من الحفاظ. وقالوا له ستمائة حديث (٣).

– ومنهم: عبد الله بن حرب الليثي: كتب عنه أبو حاتم الرازي، وقال: هو ثقة حافظ، لا بأس به(٤). وأحاديثه قليلة، ولم نجد للنقاد فيه كلاماً إلا ما قاله أبو حاتم.

(١) ينظر: الجرح والتعديل، ابن أبي حاتم، (٥/ ١٦٠). الثقات، ابن حبان، (٨/ ٣٥٨). سير أعلام النبلاء، الذهبي، (١١/ ١٢٢ ١٢٧)، تهذيب التهذيب، ابن حجر، (٦/ ٤٢).

(٢) الجرح والتعديل، ابن أبي حاتم، (٨/ ١٧٩).

(٣) الجرح والتعديل، ابن أبي حاتم، (٣/ ١٥٤ – ١٥٦). الضعفاء، العقيلي، (١/ ٢٧٧)، (٢/ ٤). الكامل، ابن عدي، (٢/ ٥٢٠ـ٥٢٧). تذكرة الحفاظ، الذهبي، أبو عبد الله، (١/ ١٤٠)، سير أعلام النبلاء، الذهبي، (٧/ ٧١)، تهذيب التهذيب، ابن حجر، (٢/ ١٩٨).

(٤) الجرح والتعديل، ابن أبي حاتم، (٥/ ٤٢).

ثانيا: من الحفاظ من كان ناقداً بصيراً بالرواة والشيوخ، ومنهم من ليس له كلام في الرواة وليس هو في عداد النقاد وعلماء الجرح والتعديل:

فمن الحفاظ النقاد:

- يحيى بن سعيد القطان: إمام حافظ ناقد ثقة، شهد له أبو حاتم وأبو زرعة الرازيان بذلك، وقال ابن مهدي: لما قدم الثوري البصرة، قال: يا عبد الرحمن! جئني بإنسان أذاكره. فأتيته بيحيى بن سعيد، فذاكره، فلما خرج، قال: قلت لك: جئني بإنسان، جئتني بشيطان يعني: بهره حفظه ـ، وقال ابن عمار: روى ابن مهدي في تصانيفه ألفي حديث عن يحيى القطان، فحدث بها ويحيى حي. وهو عالم بالجرح والتعديل وأحوال الرواة، واسع الرواية كثير الاطلاع. قال الإمام أحمد بن حنبل: ما رأينا مثل يحيى بن سعيد في هذا الشأن يعني في معرفة الحديث ورواته – وقال علي بن المديني: ما رأيت أعلم بالرجال من يحيى القطان[1].

ومن الحفاظ من ليس له كلام في الجرح والتعديل:

– كثور بن يزيد الكلاعي، قال أبو حاتم الرازي: ثور بن يزيد صدوق حافظ. وسئل سفيان الثوري عن الأخذ عن ثور بن يزيد الشامي فقال: خذوا عنه واتقوا قرنيه. يعني أنّه كان قدريا. ووثقه يحيى بن معين، وقال يحيى القطان: ما رأيت شاميا أوثق من ثور، كنت أكتب عنه بمكة في ألواح. قال فيه أحمد: ليس به بأس، قدم المدينة فنهى مالك عن مجالسته، وليس لمالك عنه رواية لا في الموطأ ولا في الكتب الستة[2]. ولم نر له كلاما في الرواة جرحا وتعديلا ولا في نقد المرويات.

وكان الذهبي في كتابه تذكرة الحفاظ ينص على أنَّ فلاناً من الرواة كان حافظاً ناقداً، فلو كان كل الحفاظ نقاداً لما احتاج أن يصف الحافظ بأنه ناقد، فدلَّ صنيعه على أنّ الحافظ قد يكون ناقداً أو غير ناقد.

---

(١) تاريخ ابن معين، (٤/ ٣٤٧)، الجرح والتعديل، ابن أبي حاتم، (١/ ٢٣٣ ٢٥٠)، سير أعلام النبلاء، الذهبي، (٩/ ١٧٥ ١٨٨).

(٢) الجرح والتعديل، ابن أبي حاتم، (٢/ ٤٦٨ ـ٤٦٩)، تهذيب التهذيب، ابن حجر، (٢/ ٣٣ ٣٥)، الكامل في ضعفاء الرجال، ابن عدي، (٢/ ٤ ٣١). سير أعلام النبلاء، الذهبي، (٦ ٣٤٤ ٣٤٥).

فمن الحفاظ الذين ذكر أنهم نقادّ:

- إسحاق بن بهلول الحافظ. وعلي بن نصر الجهضمي، الحافظ. وابن خِراش الحافظ عبد الرحمن ابن يوسف المروزي. والبرذعي الحافظ أبو عثمان سعيد بن عمرو الأزدي[1].

ومن الحفاظ الذين لم ينص على أنهم من النقاد:

- القاسم بن يزد الجرمي الموصلي: كان حافظا للحديث متفقها. وثقه أبو حاتم. لم نجد له كلاما في الرواة جرحا وتعديلا ولا في المرويات قبولا وردا، فهو ليس من النقاد[2].

ومنهم: ثعلب المحدث شيخ اللغة: قال الذهبي: برع في علم الأدب. . . وإنما أخرجته في هذا الكتاب' لأنه قال: سمعت من القواريري مائة ألف حديث [3]. وليس للنقاد المتقدمين فيه جرح ولا تعديل فضلا أن يكون له كلام في الجرح والتعديل.

– ومنهم: قرطمة الحافظ محمد بن علي البغدادي: كان آية في الحفظ، والرواية تعز عنه، قال ابن عقدة: سمعت داود بن يحيى يقول: الناس يقولون: أبو زرعة أبو حاتم في الحفظ؛ والله ما رأيت أحفظ من قرطمة، دخلت عليه فقال لي: ترى هذه الكتب خذ أيها شئت حتى أقرأ؛ قلت: كتاب الأشربة فجعل يسرد من آخر الباب إلى أوله حتى قرأه كله[4].

والرواية تعز عنه فضلا أن يكون له كلام في الرواة والروايات. وقد بحثنا له في كتب المتون وكتب الجرح والتعديل فلم نجد له شيئا.

ثالثا: من الحفاظ من كان ضابطا متقنا، ومنهم من هو متكلم في حفظه وضبطه:

الحفاظ المتقنون أكثر من أن يحصوا، فمنهم:

وكيع بن الجراح الرؤاسي، كان من بحور العلم، وأئمة الحفظ، قال أحمد: ما رأيت أحداً أوعى للعلم ولا أحفظ من وكيع. وقال عبد الله بن أحمد: سمعت أبي يقول: كان وكيع حافظاً حافظاً، ما رأيتُ مثلَه. وقال بشر بن موسى: سمعت أحمد بن حنبل يقول: ما رأيت قط مثل وكيع في العلم والحفظ والإسناد والأبواب مع خشوع وورع. كان الثوري يدعو وكيعاً وهو غلام، فيقول: يا رؤاسي! تعال، أي شيء سمعت؟ فيقول: حدثني فلان بكذا، وسفيان

(١) ينظر تراجمهم بالترتيب في: «تذكرة الحفاظ»: (٢/ ٧٨)، (٢/ ٩٤)، (٢/ ١٨٥)، (٢/ ٢٢١)، (٢/ ١٧٧).
(٢) تذكرة الحفاظ: (١/ ٢٥٨). وينظر ترجمته في تهذيب الكمال: (٢٣/ ٤٦٠ ـ ٤٦٥).
(٣) تذكرة الحفاظ، الذهبي، (٢/ ١٧٤).
(٤) تذكرة الحفاظ، الذهبي، (٢/ ٢٢٢).

يتبسم، ويتعجب من حفظه. . . قال الذهبي: يقول هذا أحمد مع تحريه وورعه، وقد شاهد الكبار، مثل هشيم، وابن عيينة، ويحيى القطان، وأبي يوسف القاضي، وأمثالهم[١].

ومن الحفاظ من كان مُتكلّم في ضبطه:

– منهم: سعيد بن بشير الأزدي: قال أبو مسهر: لم يكن في بلدنا أحد أحفظ منه، وهو منكر الحديث. وقال ابن عيينة: حدثنا سعيد بن بشير، وكان حافظا. وقال أبو زرعة: لا يحتج به، ومحله الصدق. وقال البخاري: يتكلمون في حفظه. وضعفه ابن معين والنسائي. قال فيه ابن عدي: «ولا أرى بما يروي عن سعيد بن بشير بأساً ولعله يهم في الشيء بعد الشيء ويغلط، والغالب على حديثه الاستقامة، والغالب عليه الصدق»[٢].

– ومن الحفاظ المتكلم في ضبطهم: محمد بن عبد الله الزبيري الكوفي: قال نصر بن علي: قال لي أبو أحمد الزبيري: أنا لا أبالي أن يسرق لي كتاب سفيان، إني أحفظه كله. وقال بندار: ما رأيت رجلاً قط أحفظ من أبي أحمد الزبيري. وقال أبو حاتم: حافظ للحديث، عابد، مجتهد، له أوهام. وقال الإمام أحمد: كان كثير الخطأ في حديث سفيان[٣].

رابعا : من الحفاظ من كان عدلا دينا ، ومنهم من هو متكلم في عدالته:

فمن الحفاظ العدول:

– ربعي بن حراش الغطفاني الحافظ الحجة وثقه النقاد، ومما جاء في صدقه: قال الأصمعي: أتى رجل الحجاج، فقال: إن ربعي بن حراش زعموا لا يكذب، وقد قدم ولداه عاصيين. قال: فبعث إليه الحجاج، فقال: ما فعل ابناك؟ قال: هما في البيت، والله المستعان فقال له الحجاج بن يوسف: هما لك. وأعجبه صدقه[٤].

ومن الحفاظ المتكلم في عدالتهم:

– أبو أيوب، سليمان بن داود المنقري البصري يعرف بالشاذكوني. قال عنه أحمد:

---

(١) الجرح والتعديل، ابن أبي حاتم، (٩/ ٣٧ ٣٩) ، شرح علل الترمذي، ابن رجب، (١/ ٤٧٠ ٤٧٣)، سير أعلام النبلاء، الذهبي، (٩/ ١٤٠ ١٦٨).

(٢) الكامل، ابن عدي، (٤/ ٤٢٢). سير أعلام النبلاء، الذهبي، (٧/ ٣٠٤ ٣٠٥)، تهذيب التهذيب، ابن حجر، (٤/ ١٠٨).

(٣) الجرح والتعديل، ابن أبي حاتم، (٧/ ٢٩٧)، ميزان الاعتدال، الذهبي، (٣/ ٥٩٥ ٥٩٦)، سير أعلام النبلاء، الذهبي، (٩/ ٥٢٩ ٥٣١)، تهذيب التهذيب، ابن حجر، (٩/ ٢٥٤ ٢٥٥).

(٤) السير، الذهبي، (٤/ ٣٥٩).

«وأحفظنا للأبواب: سليمان الشاذكوني». وسئل صالح جزرة عن الشاذكوني فقال: ما رأيت أحفظ منه! قيل: بِمَ كان يتَّهم؟ قال: كان يكذب في الحديث. وقال ابن معين: جربت على الشاذكوني الكذب. وقال البخاري: هو أضعف عندي من كل ضعيف. وقال النسائي: ليس بثقة. قال ابن عدي:«وللشاذكوني حديثٌ كثيرٌ مستقيمٌ، وهو من الحفاظ المعدودين من حفاظ البصرة، وهو أحد من يضم إلى يحيى وأحمد، وعلي وأنكر ما رأيت هذه الأحاديث التي ذكرتها بعضها مناكير وبعضها سرقة، وما أشبه صورة أمره بما قال عبدان: إنّه ذَهبَت كتبه، فكان يحدث حفظاً فيغلط، وإنما أتى من هناك يشتبه عليه فلجرأته واقتداره على الحفظ يمرُّ على الحديث لا أنه يتعمده[1].

خامسا: من الحفاظ من كان ينتقي في الرواية فلا يروي إلا عن ثقة، ومنهم من كان يحدث عن الغث والسمين:

وقد يُتكلم في الراوي الحافظ لأجل ذلك فتكثر المناكير في حديثه إلا أن عهدتها على غيره، وعدم انتقاء الراوي الحافظ في الرواية يدل أحيانا على عدم معرفته بحالهم، وهذا يرد ما اشترطه المتأخرون من أنَّ الحافظ يجب أن يعرِف حالَ شيوخه وشيوخِ شيوخه.

فممن كان ينتقي في حديثه:

– الإمام مالك، قال أبو حاتم: ومالك نقيّ الرجال نقيّ الحديث. وقال ابن عيينة: كان مالك لا يبلغ الحديث إلا صحيحاً، ولا يحدث إلا من ثقة، وقال أحمد: كل من روى عنه مالك فهو ثقة[2].

ومن الحفاظ الذين كانوا يروون عن كل أحد:

مروان بن معاوية الفزاري، قال الإمام أحمد: كان مروان الفزاري من الحفاظ حافظا كأنها نصب عينيه، كان حافظا حافظا وإذا رأيته تقول: هو أبله. وقد تكلموا في حديثه فكان يروي عن الثقات والمجهولين لا ينتقي في حديثه، قال فيه علي بن المديني: ثقة فيما روى عن المعروفين، وضَعْفُه فيما روى عن المجهولين، وقال أبو حاتم: صدوق، لا يدفع عن صدق،

(١) الكامل، ابن عدي، (٤/ ٢٩٩، ٣٠٠، ٣٠٥)، السير، الذهبي، (١٠/ ٦٧٩، ٦٨٤)، لسان الميزان، ابن حجر، (٤/ ١٤٧١٤٢).

(٢) الجرح والتعديل، ابن أبي حاتم، (٨/ ٢٠٦)، ترتيب المدارك، القاضي عياض، (١/ ١٨٩)، شرح علل الترمذي، ابن رجب، (١/ ١٥٤).

وتكثر روايته عن الشيوخ المجهولين. قال الذهبي: إنما الضعف من قبلهم، كان يروي عن كل ضرب[1].

ومن الحفاظ من كان يدلس في الرواية مثل:

قتادة بن دعامة السدوسي: كان من أوعية العلم، وممن يضرب به المثل في قوة الحفظ. قال: كان يحيى بن سعيد يقول: قتادة حافظ، كان إذا سمع الشيء علّقه. وقال سعيد بن المسيب: ما أتاني عراقي أحفظ من قتادة. وقال الإمام أحمد: كان قتادة أحفظ أهل البصرة، لا يسمع شيئا إلاحفظه، قرئ عليه صحيفة جابر مرة واحدة، فحفظها. وقال شعبة: كنت أنظر إلى فم قتادة كيف يقول، فإذا قال: حدثنا، يعني: كتبت. وهو حجة بالإجماع إذا بين السماع، فإنه مدلس معروف بذلك، وكان يرى القدر[2].

ومن الحفاظ من كان يدلس تدليس التسوية ويسقط شيخه الضعيف:

كالحجاج بن أرطأة ، قال عبد الله بن المبارك: كان حجاج بن أرطاة يدلس وكان يحدثنا بالحديث عن عمرو ابن شعيب مما يحدثه محمد العَرْزمي، والعَرْزمي متروك لا يعتد به؛ ولهذا حكم النقاد بعدم الاحتجاج بحديثه. وذكر ابن عدي خلاصة الأمر فيه، فقال: والحجاج بن أرطاة إنما عاب الناس عليه تدليسه عن الزهري وعن غيره، وربما أخطأ في بعض الروايات، فأما أن يتعمد الكذب فلا، وهو ممن يكتب حديثه[3].

ومن الحفاظ من كان يحدث من حفظه ولا ينظر في كتاب، ومنهم من كان يعتمد في التحديث على كتاب:

– مثل: يحيى بن سعيد القطان وقد سبق ما يدل على حفظه، كان لا يحدث من كتاب، قال الإمام أحمد: ما رأيت له كتابا كان يحدثنا من حفظه. ومثل: وكيع بن الجراح فكان لا يحدث من كتاب، بل روي عنه أنه مضى عليه خمسة عشر سنة ما نظر في كتاب.

---

(١) العلل، رواية ابنه عبد الله، أحمد بن حنبل، (٢/ ٣٥٩)، الجرح والتعديل، ابن أبي حاتم، (٨/ ٢٧٢ ٢٧٣)، سير أعلام النبلاء، الذهبي، (٩/ ٥١ ٥٣).

(٢) الجرح والتعديل، ابن أبي حاتم، (٧/ ١٣٣ ١٣٥)، شرح علل الترمذي، ابن رجب، (١/ ٤٤٠ ٤٤٢)، سير أعلام النبلاء، الذهبي، (٥/ ٢٦٩ ٢٨٣).

(٣) الجرح والتعديل، ابن أبي حاتم، (٣/ ١٥٤ ١٥٦). الضعفاء، العقيلي، (١/ ٢٧٧)، (٢/ ٤). الكامل، ابن عدي، (٢/ ٥٢٠ ٥٢٧). تذكرة الحفاظ، الذهبي، (١/ ١٤٠). سير أعلام النبلاء، الذهبي، (٧/ ٧١)، تهذيب التهذيب، ابن حجر، (٢/ ١٩٨).

– ومثل: إسماعيل بن عياش، قال عبد اللّه بن أحمد: قال أبي لداود بن عمرو الضبي وأنا أسمع: كان يحدثكم إسماعيل بن عياش هذه الأحاديث بحفظه؟ قال: نعم، ما رأيتُ معه كتاباً قط، قال له: لقد كان حافظاً؟ كم كان يحفظ؟ قال: شيئاً كثيراً، قال: أكان يحفظ عشرة آلاف؟ قال: عشرة آلاف، وعشرة آلاف، وعشرة آلاف، فقال أبي: هذا كان مثل وكيع[1].

بعد هذه النماذج الدالة على أنَّ الحافظ قد يكون ضعيفاً في ضبطه، أو متّهماً في عدالته، أو مدلساً في روايته، أو مبتدعاً في مذهبه، أو راوياً من كتابه، أو غير مطلع على حال شيوخه، فإنّا نرى أنّ**القاسم المشترك بين هؤلاء الرواة ممن أطلق عليهم النقاد وصف الحافظ هو سعة اطلاع الراوي وكثرة حديثه**.

١. ومما ورد عن الأئمة المتقدمين من نصوص تبين حد الحافظ ما يأتي:

أ– سأل عبد الله بن أحمد أباه: يا أبت من الحفاظ؟ قال: يا بني شباب كانوا عندنا من أهل خراسان، وقد تفرقوا. قلت: من هم يا أبت؟ قال: محمد بن إسماعيل ذاك البُخاري، وعبيدالله ابن عبدالكريم ذاك الرازي، وعبد الله بن عبد الرحمن ذاك السَّمَرقندي، والحسن بن شجاع ذاك البَلْخي، ثم قال له: «يا أبت: فمن أحفظهم؟ قال: أسردهم أبو زرعة، وأعرفهم محمد بن إسماعيل، وأتقنهم عبد الله، وأجمعهم للأبواب الحسن[2].

وهذا النص محمول على ذكر أعلى مراتب الحفاظ ولم يقصد أنَّ الحافظ لا يكون حافظاً إلا إذا بلغ مرتبتهم، ولهذا نجد أنَّ الإمام أحمد قد أطلق وصف الحافظ على من هو دونهم في مقدار الحفظ ودرجة الضبط، ومثله ما قد روي عن الزهري أنّه قال: لا يولد الحافظ إلا في كلِّ أربعين سنة. قال السيوطي: فإنْ صحَّ كان المراد رتبة الكمال في الحفظ والإتقان، وإن وجد في زمانه مَن يوصف بالحفظ، وكم من حافظ غيرُه أحفظ منه [3].

ب – ومن ألفاظ الناس في معنى الحفظ: الإتقان، قال ابن مهدي: الحفظ: الإتقان، وقال أبو زرعة: الإتقان أكثر من حفظ السرد، وقال غيره: الحفظ المعرفة، قال عبد المؤمن بن خلف النسفي: سألت أبا علي صالح بن محمد قلت: يحيى بن معين هل يحفظ؟ قال: لا، إنما كان

(١) تهذيب الكمال، المزي، (٣/ ١٧٠).
(٢) تهذيب التهذيب، (٢/ ٢٨٣).
(٣) تدريب الراوي، السيوطي، (١/ ٣٩).

عنده معرفة، قال: قلت: فعلي بن المديني كان يحفظ ؟ قال: نعم ويعرف[١].

٢. فيفهم من هذا أنَّ الحافظ قد يطلق على من كان عارفاً بحديث رسول الله ﷺ، مميزاً ما صحَّ منه وما لم يصح، واسع الاطلاع، كثير الرواية، وإن كان ذلك في كتبه لا في صدره، فلا يلزم من الوصف بالحافظ أن يكون قادراً على سرد حديثه، فبعضهم وُصف بذلك، لكنّه أوضح بأنه لا يستطيع سرد حديثه من حفظه، إلا أنَّه يعرفه إذا ألقي عليه، قال صالح جزرة: «سمعتُ أبا زرعة يقول: كتبت عن إبراهيم بن موسى الرَّازي مئةَ ألفِ حديثٍ، وعن أبي بكر ابن أبي شَيْبة مئة ألفٍ. فقلتُ له: بلغني أنَّك تحفَظُ مئةَ ألفِ حديثٍ، تَقْدِرُ أن تُملي عليَّ ألفَ حديثٍ من حفظٍ؟ قال: لا، ولكنْ إذا أُلقيَ عَليَّ عَرَفْتُ[٢].

وينبغي التنبيه إلى أنّ وصف الراوي أو العالم بالحافظ الذي هو لقب ومرتبة من مراتب المحدثين كالحجة والمحدث والحاكم، يختلف عن وصف الراوي بالحافظ المتعلق بضبطه وصيانته للرواية، فالقارئ أحياناً يجد في أحكام النقاد نفي صفة الحافظ عن الراوي ويكون تجريحاً له، وأحيانا يراد نفي تلكم المرتبة وذلك اللقب عن الراوي، والذي لا يلزم من نفيه عنه أن يكون مجروحاً في روايته، وما ذلك إلا لتغاير مدلول إطلاق لفظة الحافظ على الراوي.

فورد في ترجمة عبد ربه بن نافع الكناني الحنّاط أنّ أحمد بن حنبل قال: « ما بحديثه بأس»، فقال ابنه عبد الله: «إنّ يحيى بن سعيد قال: ليس بالحافظ، فلم يرض ذلك»[٣]. فدل إنكار أحمد وعدم رضاه لقول القطان بأن قوله: ليس بالحافظ هو انتقاص وتجريح لعبد ربه ابن نافع، وأنّه مخالف لقول أحمد لكن قد يقال: «فلان ليس من أهل الحفظ»، ويقصد بذلك نفي الكمال، ففي ترجمة عبد العزيز بن عمر الأموي قال أحمد:«ليس هو من أهل الحفظ». قال ابن حجر:«يعني بذلك سعة المحفوظ، وإلا فقد قال يحيى بن معين: هو ثبت، روى شيئا يسيرا»[٤].

ثم إنَّ الحكم على الراوي بكونه حافظا هو محل اجتهاد بين النقاد قد يصيب الناقد فيه وقد يخطئ، وبعض الرواة يختلف النقاد في الحكم عليهم فيتعارض فيهم الجرح والتعديل،

(١) تدريب الراوي، السيوطي، (١/ ٣٩ ـ ٤٠).
(٢) السير، الذهبي، (٢٥/ ٦٤).
(٣) تهذيب التهذيب، (٦ / ١٢٩).
(٤) فتح الباري ، (١/ ٤٢٠).

ووصف الراوي بكونه حافظاً أو نفيه عنه هو مثل ذلك، وهذا الاختلاف كان من أسباب غموض دلالة هذا اللقب في اصطلاح النقاد، فعندما نجد بعض الرواة ممن هو قليل الحديث قليل الرواية وقيل فيه: إنّه حافظ، أو إنه يروي من كتاب ولا يحفظ أحاديثه في صدره، فعندئذ يُظنُّ أنَّ الحافظ لا يشترط ليكون حافظاً أن يكون مكثراً، أو أنّه يروي عن ظهر قلب؛ ولذلك ما وجد من نماذج لذلك لا يعول عليها كثيراً، فالأصل في الحافظ أن يكون كثير الرواية، واسع الاطلاع، حافظاً لحديثه في صدره، ويدل على ذلك ما ذكره الإمام مسلم من تقسيم الحفاظ إلى أصناف، فقال: فمنهم الحافظ المتقن الحفظ، المتوقي لما يلزم توقيه فيه، ومنهم المتساهل، المشيب حفظه بتوهم يتوهمه، أو تلقين يلقنه من غيره، فيخلطه بحفظه، ثم لا يميزه عن أدائه إلى غيره، ومنهم من همّه حفظ متون الأحاديث دون أسانيدها، فيتهاون بحفظ الأثر؛ يتخرصها من بعد، فيحيلها بالتوهم على قوم غير الذين أدي إليه عنهم، وكل ما قلنا من هذا في رواة الحديث ونقال الأخبار فهو موجود مستفيض. ومما ذكرت لك من منازلهم في الحفظ ومراتبهم فيه، فليس من ناقل خبر وحامل أثر من السلف الماضين إلى زماننا – وإن كان من أحفظ الناس وأشدهم توقيا وإتقانا لما يحفظ وينقل – إلا الغلط والسهو ممكن في حفظه ونقله، فكيف بمن وصفت لك؟[1].

المسألة الثانية: دلالة الحافظ عند المتأخرين:

اختلف المتأخرون من المحدثين في الشروط الواجب توافرها في الراوي ليطلق عليه لقب الحافظ:

١. فمنهم من اشترط فيه تكامل المعارف الحديثية المتصلة بسنن النبي ﷺ.

٢. ومنهم من اشترط عددا وكَمّاً من الأحاديث التي يحفظها الراوي.

٣. ومنهم من نظر إلى طريقة الحفظ هل تشمل الحديث كاملا؟ أم تختص بجزء من الحديث سندا كان أو متنا؟، سنعرض أقوالهم هنا على النحو الآتي:

(١) التمييز، مسلم بن الحجاج، (١٧٠).

القول الأول: الاشتغال بالحديث رواية ودراية، وحفظ الأسانيد التي أجمعوا على صحتها، والتي اختلفوا فيها، وصفات أخرى يندر وجودها:

ممن قال بهذا القول: الخطيب البغدادي٤٦٣هـ[١]، وابن سيِّد الناس٧٣٤هـ[٢]، والمزّيّ٧٤٢هـ[٣]، وابن حجر٨٥٢هـ[٤].

واختلفوا في هذه الأوصاف: فمنهم من ضّيق فيها، ومنهم من وسّع، ومفادها جميعا أن يكون الراوي لديه من المعارف الحديثية ما يصون بها حديث رسول الله ﷺ عن الأوهام والأخطاء التي وقع ويقع فيها الرواة، ويمكن تلخيصها في النقاط الآتية:

١. أن يكون عارفا بسنن رسول الله ﷺ مميّزاً لأسانيدها، يحفظ منها ما أجمع أهل المعرفة على صحته، وما اختلفوا فيه للاجتهاد في حال نقلته.

٢. يعرف أحوال الرواة ومراتبهم من شيوخه وشيوخ شيوخه وغيرهم، ويعرف دلالات ألفاظ الجرح والتعديل، فيفرق بين قولهم: فلان حجّة، وفلان ثقة، ومقبول، ووسط، ولا بأس به، وصدوق، وصالح، وشيخ، ولَيِّن، وضعيف، ومتروك، وذاهب الحديث.

٣. يميّز الروايات بتغاير ألفاظ التحمل بين الرواة، نحو: عن فلان، وأنّ فلاناً، ويعرف اختلاف الحكم في ذلك بين أن يكون المسمّى صحابياً أو تابعيّاً، والحكم في قول الراوي: قال فلان، وعن فلان، وأنَّ ذلك غير مقبول من المدلسين دون إثبات السماع على اليقين.

٤. يعرف اللفظة في الحديث تكون وهماً وما عداها صحيحا، ويميّز الألفاظ التي أُدرِجت في المتون فصارت بعضها لاتصالها بها.

٥. تمييز الصحيح من السقيم من الأحاديث حتى يكون ما يستحضره من ذلك أكثر مما لا يستحضره، مع استحضار الكثير من المتون.

وقد مثل ابن حجر للحافظ بعد تعريفه بقوله: «الحافظ: لقب مَن مَهَرَ في معرفة الحديث،

---

(١) الجامع، الخطيب البغدادي، (٢/ ١٧٥).

(٢) النكت، الزركشي، (ص٥٣ـ٥٤).

(٣) تدريب الراوي، السيوطي، تحقيق: محمد عوامة، (٢/ ٥٨). وعلق الشيخ محمد عوامة على النص بقوله: (هذا النقل جاء في البحر الذي زخر» ١: ٢٧٩. وساق السخاوي في «الجواهر» ١: ٨١ الجواب بسنده إلى المزي، ودلَّس فيه تدليس الشيوخ. وهو في «الأجوبة المرضية عن الأسئلة المكية» لولي الدين العراقي ص٦٩).

(٤) النكت، ابن حجر، (١/ ٢٦٨).

ولُقِّبَ به: عبدالمجيد الخليفة بمصر، واشتُهِر به من المحدثين: عبدالغني المقدسي، وفي أولاده كثير ممن يُقال له: ابن الحافظ»[1].

القول الثاني: من يعرف الأسانيد دون المتون:

وهو قول الحافظ أبي نصر الحسين بن عبد الواحد الشيرازي، قال الزركشي: وذكر ابن السمعاني في تاريخه عن أبي نصر الحسين بن عبد الواحد الشيرازي قال: العالم الذي يعرف المتن والإسناد جميعا، والفقيه الذي يعرف المتن ولا يعرف الإسناد، والحافظ الذي يعرف الإسناد ولا يعرف المتن، والراوي الذي لا يعرف المتن ولا يعرف الإسناد. ثم قال الزركشي: «ولعل هذا اصطلاح خاص[2].

وهو كما قال الزركشي لكن لا يوافق عليه؛ فمن أين له أنَّ الحافظ يحفظ الأسانيد دون المتون! فكم من الحفاظ حفظوا المتون والأسانيد: كمالك، وأحمد، وشعبة، ويحيى القطان، وغيرهم، وقوله: العالم من يعرف المتن والإسناد جميعاً، قول لم يسبق إليه، لكن هناك حفظ أقرب إلى طريقة المحدثين، وهناك حفظ أقرب إلى طريقة الفقهاء، والجمع بين الطريقتين يؤدي إلى حفظ كامل، وقد أشار إلى ذلك ابن حجر في ترجمة الحافظ تقي الدين بن رافع: «ولما توفي المزي أعطاه السبكي مشيخة الحديث النورية وقدمه على ابن كثير وغيره، ولما شغرت الفاضلية عن الذهبي قدمه على من سواه من المحدثين، وذكر لي شيخنا العراقي أنَّ السبكي كان يقدمه لمعرفته بالأجزاء وعنايته بالرحلة والطلب. قلت: والإنصاف أنّ ابن رافع أقرب إلى وصف الحفظ على طريقة أهل الحديث من ابن كثير؛ لعنايته بالعوالي والأجزاء والوفيات والمسموعات دون ابن كثير، وابن كثير أقرب إلى الوصف بالحفظ على طريقة الفقهاء لمعرفته بالمتون الفقهية والتفسيرية دون ابن رافع، فيجمع منهما حافظ كامل، وقل من جمعهما بعد أهل العصر الأول كابن خزيمة والطحاوي وابن حبان والبيهقي، وفي المتأخرين شيخنا العراقي»[3].

(١) نزهة الألباب، ابن حجر، (١/ ١٨٨).
(٢) النكت، الزركشي ص(٥٤).
(٣) إنباء الغمر، ابن حجر، (١/ ٦١).

القول الثالث: الحافظ من حفظ قدراً معيّناً من الأحاديث:

وهو قول المناوي، وابن المطرِّزي، وتبعه التهانوي؛ قال المناوي: ثمّ الحافظ وهو من حفظ مائة ألف حديث متناً وإسناداً، ولو بتعدد الطرق والأسانيد، أو مَن روى ووعى ما يحتاج إليه[1]. وقال التهانوي نقلا عن ابن المطرِّزي: «لأهل الحديث مراتب: أولها الطالب، وهو المبتدئ الراغب فيه، ثم المحدّث وهو الأستاذ الكامل، وكذا الشيخ والإمام بمعناه، ثم الحافظ وهو الذي أحاط علمه بمائة ألف حديث متناً وإسناداً، وأحوال رواة جرحاً وتعديلاً وتاريخاً، ثم الحجّة، وهو الذي أحاط علمه بثلاثمائة ألف حديث كذلك». وقال التهانوي عن الحافظ: «هو الذي أحاط علمه بمائة ألف حديث متناً وإسناداً وأحوال رواته جرحاً وتعديلاً وتاريخاً»[2].

القول الرابع: الحافظ هو الثقة واسع الاطلاع كثير الحديث:

وهذا قول الذهبي، فقال: تُشتَرَطُ العدالةُ في الراوي كالشاهد، ويمتازُ الثقةُ بالضبطِ والإتقان، فإن انضاف إلى ذلك المعرفةُ والإكثارُ، فهو حافظ»[3].

المسألة الثالثة: ملحوظات على المنهجين:

بعد عرض موقف المتقدمين والمتأخرين في مفهوم الحافظ ينبغي التنبيه على عدة أمور هي:

أولا: إنَّ الشروط التي وضعها المتأخرون للحافظ لا تتوفر في كلِّ مَن قال النقاد فيه: حافظ، وهذه الشروط التي اشترطوها لم يأتوا بالأدلة والبراهين على اشتراطها، فتقريراتهم في هذا الباب بعيدة عن تطبيقات النقاد وكلامهم في الرواة، وما يهمنا في هذا هو كلام النقاد، وبيان معنى هذا المصطلح في إطلاقه على الراوي؛ لأنَّه تنبني عليه أمور منها: الترجيح بين الروايات، ومنها قبول تفرد الراوي الحفاظ، وقبول زيادته وغير ذلك.

ثانيا: نرى أن الحافظ في كلام النقاد المتقدمين هو من كثرت محفوظاته وكان واسع الاطلاع كثير الرواية، وإن كان ضعيفاً في حفظه، متّهماً في عدالته، بدليل أن النقاد لا يكتفون

(١) اليواقيت والدرر، المناوي، (٢/ ٤٢١).
(٢) كشاف اصطلاحات الفنون، التهانوي، (١/ ١٠٦).
(٣) الموقظة، الذهبي، ص٦٨.

في الحكم على الراوي بكونه حافظا، بل يبينون حاله من جهة العدالة ومن جهة الضبط، فالحفاظ ليسوا على مرتبة واحدة كما سبق كلام الإمام مسلم في ذلك.

فبعض الحفاظ مَن هو متكلم في عدالته، ومنهم من هو متكلم في حفظه، وعليه لا يكون إطلاق وصف الحافظ فيه أنه ضابط لحديثه، إنما يحمل على من هو كثير الحديث.

جاء في ترجمة عبد العزيز بن عمر الأموي، قال أحمد:«ليس هو من أهل الحفظ». قال ابن حجر: «يعني بذلك سعة المحفوظ وإلا فقد قال يحيى ابن معين: هو ثبت روى شيئا يسيرا»[1].

ثالثا: استعمل علماء الحديث وصف الحافظ أكثر من استعمال، وإعمال السياق وجمع كلام النقاد في الراوي ضروريان؛ لمعرفة دلالة هذا الوصف على الراوي، وبيان ذلك على النحو الآتي:

أ – الحافظ هو من يروي من حفظه دون النظر في كتاب. جاء في ترجمة عبد الله بن حرب الليثي: أن أبا حاتم الرازي كتب عنه، وقال فيه: هو ثقة حافظ لا بأس به[2]. وأحاديثه قليلة ولم نجد للنقاد فيه كلاما إلا ما قاله أبو حاتم، ومعنى قول أبي حاتم فيه: «حافظ» أي أنه لا يروي من كتاب؛ لأن أحاديثه قليلة، ولا يحمل معنى الحافظ هنا بمعنى ضابط؛ لأنه قال فيه لا بأس به، فبقي أن يحمل معنى الحافظ على أنه يروي عن ظهر قلب لا من كتاب. والله أعلم.

وقال ابن الصلاح: فقد تعذر في هذه الأعصار الاستقلال بإدراك الصحيح بمجرد اعتبار الأسانيد؛ لأنه ما من إسناد من ذلك إلا وتجد في رجاله من اعتمد في روايته على ما في كتابه عريًّا عما يشترط في الصحيح من الحفظ والضبط والإتقان.

فاشتراط ابن الصلاح الحفظ هنا يعني أن يكون الراوي حافظا لحديثه في صدره، بدليل أنه قابل به من اعتمد على ما في كتابه، فدل على أنّه يعيب على من حدث من كتابه، ويصوب من حدث عن ظهر قلبه. وقد تعقبه الحافظ ابن حجر في ذلك، وبين أنّ العمل في القديم والحديث على قبول رواية الراوي الذي يروي من كتابه، وأنّه لا يشترط في قبول رواية الراوي أن يكون حافظا لحديثه في صدره، فالحفظ لم يعدُّه أحد من أئمة الحديث شرطا للصحيح إلا ما ورد

(١) فتح الباري، ابن حجر، (١/ ٤٢٠).
(٢) الجرح والتعديل، ابن أبي حاتم، (٥/ ٤٢).

عن بعض الفقهاء وهو من مذاهب أهل التشدد. هذا إن أراد المصنف أي ابن الصلاح بالحفظ حفظ ما يحدث به الراوي بعينه، وإن أراد أن الراوي شرطه أن يعد حافظا، فللحافظ في عرف المحدثين شروط إذا اجتمعت في الراوي سموه حافظا، وهي: الشهرة بالطلب والأخذ من أفواه الرجال لا من الصحف، والمعرفة بطبقات الرواة ومراتبهم، والمعرفة بالتجريح والتعديل، وتمييز الصحيح من السقيم حتى يكون ما يستحضره من ذلك أكثر مما لا يستحضره مع استحضار الكثير من المتون، فهذه الشروط إذا اجتمعت في الراوي سموه حافظا، ولم يجعله أحد من أئمة الحديث شرطا للحديث الصحيح. نعم والمصنف لما ذكر حد الصحيحلم يتعرض للحفظ أصلا، فما باله يشعر هنا بمشروطيته؟[1]. يتبين مما سبق أن إطلاق لفظ «الحافظ» على الراوي يراد به أحيانا الراوي الذي يُحدِّث من حفظه؛ يحدث عن ظهر قلب، وهذا يقابل الراوي الذي يروي من كتابه.

ب – ويعبّر النقاد الأوائل عن جرح الراوي أحيانا بكونه ليس بحافظ، والمراد أنه ليس بضابط لحديثه، قال ابن أبي حاتم: سألت أبي عن عبد الله بن نافع الصائغ فقال: ليس بالحافظ لين تعرف حفظه وتنكر، وكتابه أصح[2].

وورد في ترجمة عبد ربه بن نافع الكناني أنّ أحمد بن حنبل قال:«ما بحديثه بأس»، فقال ابنه عبد الله: «إنَّ يحيى بن سعيد قال: ليس بالحافظ، فلم يرض ذلك»[3]. فدلّ إنكار أحمد وعدم رضاه لقول القطان بأنّ قوله: ليس بالحافظ، هو جرح له.

ج – جاء التعبير عن الحافظ بالمُحدث في بعض النقولات عن المحدثين فروى الخطيب البغدادي بسنده إلى أبي زرعة الرازي: سمعت أبا بكر بن أبي شيبة يقول: من لم يكتب عشرين ألف حديث إملاء لم يعد صاحب حديث[4]، وفي الكامل لابن عدي من جهة النفيلي، قال: سمعت هشيما يقول: من لم يحفظ الحديث فليس هو من أصحاب الحديث[5].

وقد اختلف العلماء في العلاقة بين المحدث والحافظ، فمنهم من يرى التسوية بين الحافظ

(١) النكت، ابن حجر، (١/ ٢٦٧ ٢٦٨).
(٢) الجرح والتعديل، ابن أبي حاتم، (٥ / ١٨٤).
(٣) تهذيب التهذيب، ابن حجر، (٦/ ١٢٩).
(٤) الجامع، الخطيب البغدادي، (١/ ٧٧).
(٥) الكامل، ابن عدي، (١/ ١٨١).

والمحدث، فقالوا: إنهما بمعنى واحد، قال السيوطي: وقد كان السلف يطلقون المحدث والحافظ بمعنى[1]، وقال القاسمي: وأما الحافظ فهو مرادف للمحدث عند السلف[2]. ومنهم من فرق بينهما فجعلوا الحافظ أعلى رتبة من المحدث، فالمحدث من تحمل الحديث رواية واعتنى به دراية، وقيل المحدث من حفظ سند الحديث وعلم عدالة رجاله وجرحها دون المقتصر على السماع، أما الحافظ فهو من روى ما يصل إليه ووعى ما يحتاج لديه، والحافظ يتوسع في الحديث أكثر من المحدث بحيث إن ما يعرفه أكثر مما لا يعرفه. ويرى بعض العلماء أن ذلك خاضع لأعراف العلماء في كل عصر[3].

خلاصة الأمر:

تبين لنا مما سبق أنّ النقاد المتقدمين يطلقون وصف الحافظ على الراوي إذا كثرت محفوظاته وكان واسع الاطلاع، وأنّ هذا الوصف قد يطلق على الراوي المتكلم في ضبطه، بل والمتكلم في عدالته، وأما المتأخرون من المحدثين فنجد أنَّهم ذكروا شروطاً للحافظ منها: أن يكون الراوي عالماً بالحديث روايةً ودرايةً، وأن يكون عارفاً بمراتب الرواة وأحوال شيوخه وشيوخ شيوخه، وأن يكون محيطاً بمرويات من دارت عليهم الأسانيد كتابةً وفهماً، ومنهم من اشترط حفظ مائة ألف حديث أو أكثر من ذلك، وغيرها من الشروط التي يندر وجودها ويعزّ توفرها إلا في القليل النادر من الرواة.

إنّ هذه الشروط التي وضعها المتأخرون لوصف الراوي بوصف الحافظ لو أردنا تنزيلها على الرواة الذين حكم النقاد لهم بوصف الحافظ لما وجدناها إلا في القليل النادر منهم كما سبق بيان أحوالهم فمن الرواة الذين وصفهم النقاد بأنهم حفاظ: منهم من هو قليل الرواية، ومنهم من لم يُؤْثر عنه كلمة في نقد الرواة، ومنهم من يحدث عن الغث والسمين، ومنهم من يدلس، ومنهم من هو متهم بالكذب، ومنهم من اختلط، ومنهم من هو كثير الأوهام، ومنهم المبتدع، وغير ذلك من أحوال الحفاظ الدالة على وجود تبيان بين حد الحافظ عند المتقدمين والمتأخرين.

(١) تدريب الراوي، السيوطي، (١/ ٣٤).
(٢) قواعد التحديث، القاسمي، ص(٧٧).
(٣) ينظر: تدريب الراوي، السيوطي، (١/ ٣٤ ٣٨).

المبحث الثاني
أسباب اختلافهم في حد الحافظ

أولا: إطلاق النقاد لوصف الحافظ أكثر من إطلاق:

فأحياناً يراد بالحافظ في كلام النقاد الراوي الحافظ لحديثه في صدره فيروي دون النظر في كتاب، وأحيانا يراد بالحافظ الراوي الضابط لحديثه سواء أكان يروي من حفظه أم من كتابه، وأحياناً يراد بالحافظ من كان كثير الحديث واسع الحفظ، وسيأتي مزيد بيان لذلك.

ثانيا: اختلاف دلالة الحافظ من عصر لآخر بسبب اختلاف العرف:

وهذا له أسبابه منها: اختلاف حال المروي من عصر الراوية إلى عصر التدوين من حيث طول الأسانيد وقصرها، وكثرة رواة السند وقلتهم، ومدى الحاجة إلى معرفة أحوال الرواة طبقة طبقة، واختلاف حال الرواة من عصر لآخر بين علو الهمم وتقاصرها، فالحافظ في عصر الأئمة قد يحفظ عشرات الآلاف من الأحاديث، بل مئات الآلاف، بينما الحافظ في العصور المتأخرة قد يحفظ بعض الآلاف ويقال فيه حافظ.

ومما يدل على هذا أنَّ الذهبي ذكر «أنَّ الحفاظ كان يحفظون أحاديث من يدور عليهم الإسناد، كحديث شعبة وسفيان ومالك، وحماد بن زيد، وسفيان بن عيينة، ثم أشار إلى ضعف الهمم بعد ذلك، فقال: «فلو أراد أحد أن يتتبع حديث الثوري وحده، ويكتبه بأسانيد نفسه على طولها، ويبين صحيحه من سقيمه، لكان يجئ «مسنده» في عشر مجلدات، وإنمَّا شأن المحدث اليوم الاعتناء بالدواوين الستة، و«مسند» أحمد بن حنبل، و«سنن» البيهقي، وضبط متونها وأسانيدها»[1].

ومما يؤكد على أنَّ العرف له أثر في اختلاف العلماء في حد الحافظ ما ذكره الحافظ المزّيت٧٤٢هـ، حينما سأله الشيخ تقي الدين السبكي ت٧٥٦هـ عن الحدِّ الذي إذا وصل إليه الرجل جاز أن يطلق عليه الحافظ، فقال: «يُرجع إلى أهل العرف، فقلت: وأين أهل العرف؟ قليل جداً! قال: أقلُّ ما يكون الرجال الذين يعرفهم ويعرف تراجمهم وأحوالهم وبلدانهم أكثر من الذين لا يعرفهم؛ ليكون الحكم للغالب»[2]. وأيضا ما نقل عن ابن سيِّد الناس ت٧٣٤هـ:

(١) السير، الذهبي، (١٣/٣٢٣).
(٢) تدريب الراوي، السيوطي، (٢/٥٨).

قال الزركشي: وسُئل الشيخ أبو الفتح ابن سيِّد الناس عن حدِّ المحدِّث والحافظ، فأجاب بأنَّ المحدّث في عصرنا هو من اشتغل بالحديث رواية ودراية وكتابة، واطلع على كثير من الرواة والروايات في عصره، وتبصرَّ بذلك حتى حفظه، واشتهر فيه ضبطه، فإن انبسط في ذلك، وعرف أحوال من تقدم شيوخه وشيوخ شيوخهم، طبقة طبقة، بحيث تكون السلامة من الوهم في المشهورين غالبة، ويكون ما يعلمه من أحوال الرواة في كل طبقة أكثر مما يجهله، فهذا حافظ. وأما ما نقل عن المتقدمين في ذلك من سعة الحفظ فيمن يسمى حافظا، والدأب في الطلب الذي لا يستحق الطالب أن يطلق عليه محدث إلا به كما قال بعضهم: كنّا لا نعدّ صاحب حديث مَن لم يكتب عشرين ألف حديث إملاء، فذلك بحسب أزمنتهم»[1].

ثالثا: اختلاف المعيار الذي يحكم به على الراوي كونه حافظا أو ليس بحافظ:

هل ينظر إلى التكامل المعرفي الذي يحتاجه الراوي من علوم لضبط ما يروي من سنن النبي ﷺ؟ أم ينظر إلى كم الأحاديث التي يحفظها الراوي ويرويها ويكون قادرا على سردها؟ أم ينظر إلى سعة الاطلاع والمعرفة؟.

رابعا: وجود اصطلاحات أوشروط خاصة لبعضهم:

كما ذكرنا من قبل عن أبي نصر الشيرازي.

خامسا: الاختلاف في فهم كلام النقاد المتضمن لصفات الحفاظ:

فهل هي محمولة على رتبة الكمال للحافظ بحيث لو لم تتوفر للراوي لا ينتفي عنه لقب الحافظ؟ أم أنّها شرط لا يوصف الراوي بالحافظ إلا بتوافرها؟.

فمن ذلك أنَّ عبد الله بن أحمد سأل أباه: يا أبت من الحفاظ؟ قال: يا بني شباب كانوا عندنا من أهل خراسان، وقد تفرقوا. قلت: من هم يا أبت؟ قال: محمد ابن إسماعيل ذاك البخاري، وعبيد الله بن عبد الكريم ذاك الرازي، وعبد الله بن عبد الرحمن ذاك السمرقندي، والحسن ابن شجاع ذاك البلخي، ثم قال له: «يا أبت: فمن أحفظهم؟ قال: أسردهم أبو زرعة، وأعرفهم محمد بن إسماعيل، وأتقنهم عبد الله، وأجمعهم للأبواب الحسن[2].

وهذا النص محمول على ذكر أعلى مراتب الحفاظ، ولم يقصد أن الحافظ لا يكون

(١) النكت، الزركشي، (٥٣ ٥٤).
(٢) تهذيب التهذيب، ابن حجر، (٢/٢٨٣).

حافظاً إلا إذا بلغ مرتبتهم؛ ولهذا نجد أنّ الإمام أحمد قد أطلق وصف الحافظ على مَن هو دونهم في مقدار الحفظ ودرجة الضبط. وكذلك ما قد روي عن الزهري أنّه قال: لا يُولد الحافظ إلا في كل أربعين سنة. قال السيوطي: فإنْ صحّ كان المراد رتبة الكمال في الحفظ والإتقان، وإن وُجد في زمانه من يوصف بالحفظ. وكم من حافظ غيره أحفظ منه[1].

سادسا: إنَّ الحكم على الراوي بكونه حافظاً هو محل اجتهاد للعلماء، وهذا الاجتهاد قد يختلف من ناقد لآخر:

سأل ابنُ حجر شيخَه الحافظَ العراقي عن حدّ الحافظ، وعن رأيه في قول الشيخين السبكي والمزي في ذلك، فقال:«وما يقول سيّدي في الحدّ الذي إذا بلغه الطالب في هذا الزمان الآخر استحقّ أن يسمّى حافظا؟ وهل يتسامح ببعض الأوصاف التي ذكرها الحافظان أبو الحجاج وأبو الفتح في ذلك لنقص زمانه أم لا؟ فأجابه العراقي بأنَّ الموضوع يرجع إلى الاجتهاد وفق اعتبارات معينة هي:

١. يختلف باختلاف غلبة الظن في وقت ببلوغ بعضهم للحفظ، وغلبته في وقت آخر بعد بلوغه[2].

٢. يختلف أيضا باختلاف من يكون كثير المخالطة للذي يصفه بذلك أو قليل المخالطة.

٣. اختلاف المتقدمين في التوثيق والتجريح.

٤. تساهل بعضهم في التوثيق كالحاكم وابن حبان، وتشدد بعضهم باشتراط أوصاف لم يشترطها غيرهم[3].

(١) تدريب الراوي، السيوطي، (١/ ٣٩).

(٢) عبارة العراقي كما جاء في كتاب: «أجوبة الحافظ العراقي على أسئلة تلميذه ابن حجر العسقلاني: «إنّ الاجتهاد في ذلك يختلف باختلاف غلبة الظنّ في وقت، ببلوغ بعضهم للحفظ، وغلبته في وقت آخر». والعبارة غير مفهومة، وعلق مازن السرساوي محقق التدريب، طبعة دار الجوزي، ط ٢ بقوله:« والعبارة على كل مختلة ناقصة، ولعل تمامها: وغلبته في وقت آخر بعدم بلوغه». ج ١، ص٨٦، هامش رقم(٤). وعلق الشيخ محمد عوامة محقق التدريب أيضا طبعة دار اليسر(المدينة المنورة) ودار المنهاج(السعودية، جدة)، ط ١، على العبارة بقوله: «نقل السخاوي في «الجواهر» ١: ٨٣ هذا الجواب، وفسّر هذه الغلبة من عنده بقوله: «وغلبته – يعني بنقصه – في وقت آخر». ج ٢، ص ٦١، هامش رقم(٢).

(٣) أجوبة الحافظ العراقي، ص١٤٤.

المبحث الثالث
العلاقة بين الوصف بالحافظ والعدالة والضبط

لا يقبل حديث الراوي إلا إذا كان عدلا ضابطا، لكن هل يلزم من وصف الراوي بالحافظ أن يكون ضابطاً عدلاً؟.

الفرع الأول
العلاقة بين الوصف بالحافظ والضبط

تبين لنا سابقاً أنَّ الحافظ هو من كثرت محفوظاته، وكان واسع الاطلاع، كثير الراوية، ولا يلزم من كون الراوي حافظاً أن يكون ضابطاً، فقد يكون حافظا متقنا لحفظه، وقد يكون حافظا وحفظه رديء، فالحفاظ ليسوا على مرتبة واحدة في جودة الحفظ ومتانته.

قال الإمام مسلم وهو يتحدث عن الحفاظ ووقوع الوهم منهم: فمنهم الحافظ المتقن الحفظ المتوقي لما يلزم توقيه فيه، ومنهم المتساهل المشيب حفظه بتوهم يتوهمه، أو تلقين يلقنه من غيره، فيخلطه بحفظه ثم لا يميزه عن أدائه إلى غيره، ومنهم من همه حفظ متون الأحاديث دون أسانيدها، فيتهاون بحفظ الأثر؛ يتخرصها من بعد، فيحيلها بالتّوهم على قوم غير الذين أدي إليه عنهم، وكل ما قلنا من هذا في رواة الحديث ونقّال الأخبار فهو موجود مستفيض[1].

والنّاظر في كتب الجرح والتعديل يجد مِن الحفاظ مَن هو إمام حافظ متقن، ومنهم مَن هو ضعيفٌ أو متروكٌ، فمن عبارات التوثيق وصف الحافظ بأنه ثبت أو حجة مما يدل على مرتبته من الحفاظ، قال الذهبي: فأعلى العبارات في الرواة المقبولين: ثبت حجة، وثبت حافظ، وثقة متقن، وثقة ثقة[2].

ومن عبارات التجريح الواردة في بعض الحفاظ قولهم: حافظ يهم، حافظ كثير الوهم، حافظ يخلط، حافظ ضعيف الحفظ، حافظ هو أضعف من كل ضعيف، حافظ إذا لقن تلقن.

ثم إنَّ تصرفات النقاد تدل على أنهم ليسوا على مرتبة واحدة في الحفظ، فكون الراوي

(١) التمييز، مسلم بن الحجاج، (١٧٠).
(٢) ميزان الاعتدال، الذهبي، (١/ ٤).

حافظا لا يلزم من وصفه بذلك أن يقبلوا تفرده، أو أن يقبلوا زياداته التي لم يشاركه فيها غيره، أو أن يقبلوا جمعه بين الشيوخ في الرواية الواحدة، وسيأتي بيان ذلك في التطبيقات.

من النماذج الدالة على عدم التلازم بين وصف الراوي بكونه حافظا وبين أن يكون ضابطا الرواة الحفاظ المتكلم في ضبطهم، فمنهم:

١.أحمد ابن أبي الطيب البغدادي المروزي، قال ابن أبي حاتم: سألت أبا زرعة عنه، فقال: هو بغدادي الأصل خرج إلى مرو، ورجع إلينا، وكتبنا عنه، وكان حافظا، وسكن الري. قلت: هو صدوق؟، قال: على هذا يوضع، وقال سألت أبي عنه، فقال: ضعيف الحديث[١]. وقال ابن حجر: صدوق حافظ له أغلاط، ضعفه بسببها أبو حاتم، وما له في البخاري سوى حديث واحد متابعة[٢].

٢.نصر بن حماد الوراق بصري، قال الذهبي فيه:«حافظ متهم قال أبو زرعة: لا يكتب حديثه، وقال مسلم: ذاهبُ الحديث. وقال النسائي: ليس بثقة، وقال ابنُ حبان: كان من الحفاظ ولكنه كان يخطئ كثيراً ويهم في الأسانيد حتى يأتي بالأشياء كأنها مقلوبة، فلما كثر ذلك منه بطل الاحتجاج به إذا انفرد. وذكر ابن عدي له أحاديث منكرة عن شعبة ثم قال: وله غيرها عن شعبة كلها غير محفوظة ومع ضعفه يكتب حديثه[٣].

٣.محمد بن حُميد الرازي الحافظ، وهو من بحور العلم، لكنّه غير معتمد؛ يأتي بمناكير كثيرة. قال أحمد: لا يزال بالرّي علم ما دام محمد بن حُميد حياً، وقال ابن خزيمة: لو عرفه أحمد بن حنبل لما أثنى عليه، وقال أبو زرعة: من فاته ابن حميد يحتاج أن ينزل في عشرة آلاف حديث، وقال البخاري: في حديثه نظر، وقال النسائي: ليس بثقة[٤].

٤.عبدالسلام بن حرب المُلاَئي، قال ابن المبارك فيه: قد عرفته، وكان إذا قال: قد عرفته فقد أهلكه. قال الذهبي: صدوق، قال ابن سعد: فيه ضعف. ووجد من وثقه من النقاد، ولهذا

(١) الجرح والتعديل، ابن أبي حاتم، (٢/ ٥٢).
(٢) تقريب التهذيب، ابن حجر، (٨٠)
(٣) المجروحين، ابن حبان، (٣/ ٥٤)، الكامل، ابن عدي، (٨/ ٢٩١)، ميزان الاعتدال، الذهبي، (٤/ ٢٥٠)، الكاشف للذهبي، (٢/ ٣١٨) ، تهذيب التهذيب، (١٠/ ٤٢٥).
(٤) تذكرة الحفاظ، الذهبي، (٢/ ٥٨).

قال ابن حجر: ثقة حافظ له مناكير[1].

- وقد يَسأل سائلٌ: **كيف يكون الراوي حافظاً وضعيفاً في آنٍ واحدٍ**؟ فالجواب: أنّه قد تنوعت أسباب وهم الحفاظ ووقوعهم في الخطأ، وحالهم في ذلك بين مقل ومكثر، فمن ذلك:

أولا: الخطأ والنسيان والوهم الذي هو من مقتضيات الطبيعة البشرية:

فما من راو حافظ كان أو غير حافظ إلا وقد وقع في الوهم والخطأ، فيحيى بن سعيد القطان مع أنه إمام من أئمة الحديث وحافظ من كبار الحفاظ المتقنين إلا أنه وقع في الوهم، قال عباس الدوري: سمعت يحيى يقول: الحديث الذي يحدث به يحيى القطان عن هشام ابن عروة عن أبيه قال: حدثتني بسرة هو خطأ. وقال الإمام أحمد: ما رأيت أقلّ خطأ من يحيى ولقد أخطأ في أحاديث، ومن يسلم من الوهم والتصحيف [2]. وذكر الذهبي خطأ وقع لعبد الله بن عثمان الملقب بعبدان، ثم قال: «قلت: عبدان حافظ صدوق، ومن الذي يسلم من الوهم؟!»[3]، وذكر في موضع آخر وهما وقع للدارقطني، وعبد الغني بن سعيد، والخطيب البغدادي، وابن ماكولا، ثم قال: «فبعد هؤلاء الأعلام من يسلم من الوهم؟»[4].

ثانيا: كون الراوي حافظاً متقناً لحديث شيخٍ من شيوخه، ضعيفاً في غيره، أو حافظاً لحديث أهل بلد، ضعيفاً في غيرها:

– كحال النّضر بن سلمة شاذان المروزي، كان حافظاً لحديث المدينة وضعيفاً في حديث غيرها من البلدان، سُئل عباس العنبري عنه، فأشار إلى فمه. قال ابن عدي: أراد أنّه يكذب. ثم قال ابنُ عدي بعد أن ساق شيئاً من حديثه: وشاذان هذا كما ذكره بن أبي معشر أنّه كان حافظاً لحديث المدينة وشيوخهم الذين يجمع حديثهم، مثل: عبيد الله بن عمر، وموسى بن عقبة، ويحيى بن سعيد، وربيعة وغيرهم، وكان يذاكر بحديث المدينة، وكان عارفاً بحديثهم، وثناه الدولابي عنه من جمعه يحيى بن سعيد عن عمرة عن عائشة أحاديث صالحة قريباً من

(١) الضعفاء، العقيلي، (٣/ ٦٩). المغني، الذهبي، (٢/ ٣٩٣). تهذيب الكمال، (١٨/ ٧٠)، تقريب التهذيب، (٣٥٥).
(٢) تهذيب التهذيب، (١١/ ٢١٨).
(٣) السير، الذهبي، (١٤/ ١٧٢).
(٤) السير، الذهبي، (١٥/ ٢١٧).

خمسين حديثاً، وهو يُنسب إلى الضعف [1].

– إسحاق الأزرق كان حافظاً يخطئ كثيراً في حديث سفيان الثوري؛ قال عبدالله: سمعت أبي يقول: ماكان بمحمد بن يزيدالواسطي بأس، كتبه صحاح. . . ومحمد بن يزيد أثبت من إسحاق الأزرق، الأزرق كثير الخطأعن سفيان، وكان الأزرق حافظاً، إلاأنّه كان يُخطئ[2].

– جرير بن حازم: قال أحمد فيه: كان حافظاً، وقال مرة: في حديثه شيء، وقال ابن رجب: روايات جرير عن قتادة خاصة فيها منكرات كثيرة، لا يُتابَع عليها، ذكر ذلك أئمة الحفّاظ منهم أحمد، وابن معين، وغيرهما[3].

ثالثا: كون الراوي حافظاً متقناً في أول عمره ثم تغير حفظه واختلط فصار ضعيفاً:

قال ابنُ أبي حاتم: قيل لأبي زرعة بلغنا عنك أنك قلت: لم أرَ أحفظ من ابن أبي شيبة؟ فقال: نعم في الحفظ، ولكن في الحديث كأنّه لم يحمده، وذكر بعض الروايات الدالة على قبوله التلقين، وهذا محمول على حصوله له في آخر عمره بعد أن ضعف الحفظ عنده[4]. قال ابن حجر: وذكر فيمن تغير محمد بن عبد الله أبو أحمد الزبيري أنكر أحمد بعض حديثه عن سفيان[5].

رابعا: كون الراوي حافظاً إلا أنه لا يَنْتَقِي في الرواية، بل يروي عن الغثِّ والسَّمين فيقع في رواية الموضوعات والأحاديث الضعيفة:

– كبقية بن الوليد أحد الأئمة الحفاظ يروى عمن دب ودرج وله غرائب تستنكر عن الثقات لكثرة حديثه، وقال أحمد: له مناكير عن الثقات، وقال ابن عدي: لبقية أحاديث صالحة ويخالف الثقات وإذا روى عن غير الشاميين خلط كما يفعل إسماعيل بن عياش. وقال غير واحد: كان يدلس عن قوم متروكين، قال ابن حبان: سمع من شعبة ومالك وغيرهما أحاديث مستقيمة ثم سمع من قوم كذابين عن شعبة ومالك فروى عن الثقات بالتدليس، يعني وأسقط أولئك الكذابين بينه وبينهم فلا يحتج به، وقال ابن معين وأبو زرعة وغيرهما: إذا روى بقية عن ثقة فهو حجة، وقال ابن المبارك: أعياني بقية؛ يسمي الكنى ويكنى الأسماء،

(١) الكامل، ابن عدي، (٨/ ٢٧٢ـ٢٧٣).
(٢) شرح علل الترمذي، (١/ ٣٠٨).
(٣) شرح علل الترمذي، (١/ ٣١٢).
(٤) الجرح والتعديل، ابن أبي حاتم، (١/ ٣٣٧ ٣٣٨).
(٥) فتح الباري، ابن حجر، (١/ ٤٦٣).

وقال النسائي: إذا قال ثنا وأنبا فهو ثقة، وإذا قال: عن فلان وفلان فلا. روى مسلم لبقية متابعة فقط[١].

– وكمروان بن معاوية الفزاري: كان من الثقات الحفاظ كما وصفه الإمام أحمد، وقال ابن المديني عنه أنّه ثقة فيما روى عن المعروفين، وضعيف فيما روى عن المجهولين. ورأى الذهبي: إنّ الضعف يكون من قبلهم [٢].

خامسا: كون الراوي حافظا ضابطا إلا أنه تُكلم فيه بالجرح تحاملاً:

قال الذهبي: أحمد ابن الفرات الرازي حافظ ثقة، قال ابن عُقدة عن ابن خِراش: وفيهما رفض وأن ابن الفرات يكذب عمدا، قال الذهبي: هذا غلو وتحامل؛ قال ابن عدي: لا أعرف له رواية منكرة[٣]. وقال: أحمد بن إبراهيم أبو حازم العبدوي الحافظ حجةلا يسمع قول الحاكم في اتهامه [٤].

– والسمين أبو عبد الله بن حاتم بن ميمون المروزي الإمام الحافظ، وثقه ابن عدي والدارقطني، وذكره أبو حفص الفلاس فقال: ليس بشيء. قال الذهبي: هذا من كلام الأقران الذي لا يسمع، فإنَّ الرجل ثبت حجة[٥].

الفرع الثاني
العلاقة بين الوصف بالحافظ والعدالة

من شروط قبول رواية الراوي أن يكون عدلا بمعنى أن يكون مسلماً بالغاً عاقلاً سالماً من أسباب الفسق وخوارم المروءة، وكون الراوي حافظاً لا يقتضي أن يكون عدلاً، فقد يكون الراوي حافظاً وكذاباً، قد يكون حافظاً ومدلساً، قد يكون حافظاًومبتدعاً، وقد ذكر السخاوي أنَّ الوصف بحافظ وضابط غير كافٍ في التوثيق، بل بين العدالة وبينهما عموم وخصوص، فقد توجد العدالة بدونهما، [٦]والشواهد الآتية دالة على ذلك :

(١) يُنظر: المغني، الذهبي، (١/ ١٠٩).
(٢) العلل ومعرفة الرجال برواية ابنه عبد الله، أحمد بن حنبل، (٢/ ٣٥٩)، السير، الذهبي، (٩/ ٥١ ٥٣).
(٣) المغني، الذهبي، (١/ ٥٢).
(٤) المغني، الذهبي، (١/ ٣٣).
(٥) السير، الذهبي، (١١/ ٤٥٠ ٤٥١).
(٦) فتح المغيث، السخاوي، (١/ ٣٦٣).

أولا: أن يكون الحافظ كذّابا أو متَّهما بالكذب:

١. عمار بن مطر العَنبري الرهاوي، متروك الحديث وكان حافظاً، قال ابن عدي: وعمار ابن مطر الضعف في روايته بيِّن [١].

٢. أحمد بن ثابت الرازي عن عبد الرزاق حافظ لقبه فراخويه، قال ابن أبي حاتم: كذاب[٢].

٣. محمد بن حُميد الرازي الحافظ، قال يعقوب بن شيبة: كثير المناكير. وقال البخاري: فيه نظر. وقال أبو زرعة: يكذب. وقال النسائي: ليس بثقة. وقال صالح جزرة: ما رأيت أحذق بالكذب منه ومِن ابن الشاذكوني[٣].

٤. يحيى بن عبد الحميد الحماني، حافظ، منكر الحديث، وقد وثقه ابن معين وغيره، وقال أحمد بن حنبل: كان يكذب جهارا، وقال النسائي: ضعيف[٤].

٥. محمد بن يونس الكديمي، الحافظ: هالك. قال ابن حبان وغيره: كان يضع الحديث على الثقات، وقال ابن أبي حاتم: سمعت أبي وعرض عليه شيء من حديثه، فقال: ليس هذا حديث أهل الصدق[٥].

٦. سليمان بن داود الشاذكوني حافظ وقد كذّب، وقد نقل الذهبي أقوال العلماء في ترجمته، وكثير منهم اتهمه بالكذب، وقال البخاري فيه: هو أضعف عندي من كلِّ ضعيف[٦].

ثانيا: أن يكون الحافظ مبتدعا:

١. علي بن الجعد الجوهري، حافظ، ثبت، ودعه مسلم، فلم يخرج له في الصحيح؛ لأنه فيه بدعة. قال مرَّةً: من قال القرآن مخلوق لم أعنفه. قال مسلم: ثقة، ولكنه جهمي[٧].

٢. حَرِيز بن عثمان الحمصي. قال فيه نصر الوراق: كان حافظا لحديثه، وكان ينتقص عليا وينال منه، وثقه الأئمة إلا أن يحيى الوحاظي قال إنّه حدثه حديثا في تنقص علي، لا

(١) الكامل، ابن عدي، (٦/ ١٣٨ ١٤١).
(٢) المغني، الذهبي، (١/ ٣٥).
(٣) المغني، الذهبي، (٢/ ٥٧٣).
(٤) المغني، الذهبي، (٢/ ٧٣٩).
(٥) الجرح والتعديل، ابن أبي حاتم، (٨/ ١٢٢). المجروحين، ابن حبان، (٢/ ٣١٣). الكامل، ابن عدي، (٧/ ٥٥٣)، المغني، الذهبي، (٢/ ٦٤٦).
(٦) السير، الذهبي، (١٠ / ٦٧٩ – ٦٨٤).
(٧) المغني، الذهبي، (٢/ ٤٤٤)، تذكرة الحفاظ، الذهبي، (١/ ٢٩٣).

يصلح ذكره في الكتاب، معضل، منكر جدا، لا يروي مثله من يتقي الله. قال الوحاظي: فلما حدثني بذلك قمت عنه وتركت الكتاب عنه. قال الذهبي: تابعي صغير ثبت، لكنه ناصبي[1].

٣.إسماعيل بن علي الحافظ أبو سعيد السمان، صدوق، لكنه معتزلي جلد[2].

ثالثا: أن يكون الحافظ مدلسا:

١. حجاج بن أرطأة النخعي: وقد سبق الكلام في حفظه وتدليسه عن العرزمي، وترك الأئمة لحديثه بسبب تدليسه[3].

٢. الباغندي الحافظ محمد بن محمد بن سليمان، قال الإسماعيلي: لا أتهمه بالكذب ولكنه خبيث التدليس، ومُصحّف أيضا، وقال الدارقطني: هو مدلس، مخلط، يسمع من بعض أصحابه عن شيخ ثم يسقط ذكر صاحبه، وهو كثير الخطأ[4].

٣. سليمان الأعمش، قال ابن أبي حاتم: سألت أبي عن منصور بن المُعتمِر فقال: ثقة. قال: وسئل أبي عن الأعمش ومنصور، فقال: الأعمش حافظ يخلط ويدلس، ومنصور أتقن؛ لا يدلس ولا يخلط[5].

فالنماذج السابقة دالة على أنه لا يلزم من وصف الراوي بكونه حافظا أن يكون عدلا.

المبحث الرابع
أثر الوصف بالحافظ

أولا: قبول تفرد الراوي الحافظ وزياداته:

ذكر العلماء أنَّ الحديث قد يستغرب لزيادة فيه، أو لتفرد راو بروايته، والحكم على ذلك التفرد وتلك الزيادة يكون بحسب المرجحات والقرائن الملابسة، فمن قرائن قبول تفرد الراوي وزياداته أن يكون حافظا، قال الإمام مسلم: «والزيادة في الأخبار لا يلزم إلا عن الحفاظ الذين لم يعثر عليهم الوهم في حفظهم[6]. وقال ابن خزيمة:«لسنا ندفع أن تكون

(١) الكامل، ابن عدي، (٣ / ٣٩٠ ٣٩٥) ، المغني، الذهبي، (١/ ١٥٤).
(٢) المغني، الذهبي، (١/ ٨٥).
(٣) ينظر ص (١١٠) من البحث.
(٤) تذكرة الحفاظ، الذهبي، (٢/ ٢١٧).
(٥) الجرح والتعديل، ابن أبي حاتم، (٨/ ١٧٩).
(٦) التمييز، مسلم بن الحجاج، (١٨٩).

الزيادة مقبولة من الحفاظ، ولكنّا نقول: إذا تكافأت الرواة في الحفظ والإتقان، فروى حافظ عالم بالأخبار زيادة في خبر قبلت زيادته. فإذا تواردت الأخبار، فزاد، وليس مثلهم في الحفظ زيادة، لم تكن تلك الزيادة مقبولة»[١].

وقال ابن عبد البر في التمهيد: «إذا كانت الزيادة من غير حافظ، ولا متقن، فإنها لا يلتفت إليها »[٢]. قال ابن حجر: «فحاصل كلام هؤلاء الأئمة أن الزيادة إنما تقبل ممن يكن حافظا متقنا حيث يستوي مع من زاد عليهم في ذلك، فإن كانوا أكثر عددا منه أو كان فيهم من هو أحفظ منه أو كان غير حافظ ولو كان في الأصل صدوقا فإن زيادته لا تقبل، وهذا مغاير لقول من قال: زيادة الثقة مقبولة وأطلق والله أعلم»[٣].

- مثال: سئل الدارقطني عن حديث طاووس، عن أبي هريرة ﷺ، قال رسول الله ﷺ: «أعوذ بالله من عذاب القبر، ومن فتنة المحيا والممات، ومن فتنة المسيح الدجال».
- فقال: اختلف فيه عن طاووس، فأسنده عمرو بن دينار، عن طاووس، عن أبي هريرة. وخالفه ابن طاووس، فرواه عن أبيه مرسلا. وعمرو بن دينار من الحفاظ وقد زاد، وزيادته مقبولة[٤].

والناظر في تصرفات الأئمة يجد أنّهم لا يقبلون تفرد الحافظ وزياداته دائما؛ وذلك لقيام قرائن تدل على وهمه فمن ذلك:

١.إذا خالف الحافظ الأكثر فلا يؤخذ منه ما تفرد به:

قال مسلم: والجهة الأخرى أن يروي نفر من حفاظ الناس حديثا عن مثل الزهري أو غيره من الأئمة بإسناد واحد ومتن واحد مجتمعون على روايته في الإسناد والمتن، لا يختلفون فيه في معنى، فيرويه آخر سواهم عمن حدث عنه النفر الذين وصفناهم بعينه، فيخالفهم في الإسناد، أو يقلب المتن فيجعله بخلاف ما حكى من وصفنا من الحفاظ، فيعلم حينئذ أن الصحيح من الروايتين ما حدث الجماعة من الحفاظ دون الواحد المنفرد وإن كان حافظاً[٥].

(١) النكت، ابن حجر، (٢ / ٦٨٩).
(٢) النكت، ابن حجر، (٢ / ٦٩٠).
(٣) النكت، ابن حجر، (٢ / ٦٩٠).
(٤) العلل، الدارقطني، (١١/ ٣٤).
(٥) التمييز، مسلم بن الحجاج، (١٧٢).

- مثال: قال ابن أبي حاتم: وسألت أبي عن حديث رواه محمد بن ذكوان، عن يحيى بن أبي كثير، عن أبي سلمة، عن أبي هريرة: أن النبي ﷺ كان إذا صلى على جنازة قال: اللهم اغفر لحينا وميتنا؟ قال أبي: هذا خطأ؛ الحفاظ لا يقولون: أبو هريرة؛ إنما يقولون: أبو سلمة: أن النبي ﷺ [1]. قال ابن حجر: «وسفيان وإن كان من جبال الحفظ إلا أن العدد الكثير وفيهم مثل شعبة أولى بأن تكون روايتهم محفوظة من الواحد»[2].

٢- إذا خالف الحافظ بلديّ الشيخ ومن هو متخصص في حديثه فيترك رواية الحافظ عنه إن كان من بلد آخر-:

- مثال: قال ابن أبي حاتم: سألت أبي عن حديث رواه الثوري، عن عبيدالله، عن نافع، عن ابن عمر؛ قال: كتب عمر إلى أمراء الأجناد: ألا يأخذوا الجزية إلا ممن جرت عليه المواسي، قال أبي: ومنهم من يقول: عن نافع، عن أسلم، عن عمر. قلت لأبي: فأيهما الصحيح؟ قال: الثوري حافظ، وأهل المدينة أعلم بحديث نافع من أهل الكوفة[3]. يشير إلى رجحان رواية أهل المدينة الذين رووه عن نافع، عن أسلم، عن عمر على رواية سفيان الثوري - وهو كوفي - مع كونه حافظاً.

٣- أن يكون لأحد الروايتين سلسلة معروفة تسبق إليها الألسنة والأخرى ليست كذلك:

قال ابن رجب بعد أن ساق حديثا: «ولا ريب أن الذين قالوا فيه: «عن أبي هريرة» جماعة حفاظ، لكن الوهم يسبق كثيرا إلى هذا الإسناد؛ فإنَّ رواية «سعيد المقبري عن أبي هريرة، أو عن أبيه عن أبي هريرة» سلسلة معروفة، تسبق إليها الألسن، بخلاف رواية: «سعيد، عن أبيه، عن ابن وديعة، عن سلمان»؛ فإنها سلسلة غريبة، لا يقولها إلا حافظ لها متقن»[4].

٤- عدم قبول رواية الحافظ إذا خالف من هو أحفظ منه :

- مثال: قال الترمذي: حدثنا محمد بن بشار، حدثنا معاذ بن هشام،قال: حدثني أبي،عن قتادة، عن أبي حرب بن أبي الأسود، عن أبيه، عن علي بن أبي طالب أن نبي الله ﷺ قال في

(١) علل الحديث، ابن أبي حاتم، (٣ / ٥١٧).
(٢) فتح الباري، ابن حجر، (١١/ ٥٠).
(٣) علل الحديث، ابن أبي حاتم، (٣/ ٣٥٨ ٣٥٩).
(٤) فتح الباري، ابن حجر، (٥/ ٣٦٥).

بول الغلام الرضيع: «ينضح بول الغلام، ويغسل بول الجارية»،قال قتادة: وهذا إذا لم يطعما، سألتُ محمداً عن هذا الحديث فقال: شعبة لا يرفعه، وهشام الدستوائي حافظ، ورواه يحيى القطان،عن ابن أبي عروبة،عن قتادة فلم يرفعه[1].

ثانيا: تقوية الحديث إن كان مسلسلاً بالحفاظ العدول حيث لا يكون غريباً فيفيد العلم القطعي:

ذكر ابن حجر أنَّه قد يقع في الأحاديث ما يفيد العلم النظري بالقرائن على المختار، ومن ذلك: أن يكون مشهوراً وله طرق متباينة سالمة من ضعف الرواة والعلل، أو يكون مسلسلاً بالأئمة الحفاظ المتقنين حيث لا يكون غريباً[2].

وقد عدّ بعض العلماء أصح أقسام المسلسل: المسلسل بالحفاظ، كحديث: مالك عن نافع عن ابن عمر[3].

ثالثا: إن مرسل الحافظ أضعف من غيره:

ومما يدل على ذلك قول يحيى بن سعيد: مُرسل الزهري شرٌّ من مُرسل غيره؛ لأنه حافظ، وكلّ ما يقدر أن يسمّي سمَّى، وإنّما يَترك من لا يستجيز أن يُسميَه[4].

رابعا: قبول الجمع بين الشيوخ من الحافظ :

الجمع بين الشيوخ هو أن يروي الراوي الحديث الواحد عن جمع من شيوخه فيسوقه عنهم سياقة واحدة، وهذا لا يقبل من أي ثقة، قال أبو يعلى الخليلي: «ذاكرت يوما بعض الحفاظ فقلت: البخاري لم يخرج حماد بن سلمة في الصحيح وهو زاهد ثقة. قال: لأنه يجمع بين جماعة من أصحاب أنس، يقول: نا قتادة وثابت وعبد العزيز بن صهيب عن أنس، وربما يخالف في بعض ذلك فقلت: أليس ابن وهب اتفقوا عليه، وهو يجمع بين أسانيد، فيقول: أنا مالك، وعمرو بن الحارث والأوزاعي، ويجمع بين جماعة غيرهم؟ فقال: ابن وهب أتقن لما يرويه وأحفظ» [5]. قال ابن رجب: «ومعنى هذا أنَّ الرجل إذا جمع بين حديث جماعة، وساق

(١) علل الترمذي الكبير، الترمذي، (١/ ٤٢).
(٢) نخبة الفكر، ابن حجر، ص ١.
(٣) منهج النقد، العتر، ص٣٥٧.
(٤) تدريب الراوي، السيوطي، (١/ ٢٣٢).
(٥) الإرشاد، الخليلي، (١ / ٤١٧).

الحديث سياقة واحدة فالظاهر أنَّ لفظهم لم يتفق، فلا يقبل هذا الجمع إلا من حافظ متقن لحديثه، يعرف اتفاق شيوخه واختلافهم، كما كان الزهري يجمع بين شيوخ له في حديث الإفك وغيره» (١).

خامسا: الحكم على مرويات الراوي بالنكارة أوالضعف لمخالفته ما رواه الحفاظ دائماً أو غالباً:

من وسائل الحكم على الراوي سبر مروياته ومقارنتها بمرويات الحفاظ المتقنين، فإذا وافقهم فيها أو في أغلبها كان ثقة ثبتا، وإن خالفهم فيها أو في أكثرها كان ضعيفا وأحاديثه منكرة.

وفي هذا يقول الإمام مسلم: وعلامة المنكر في حديث المحدث: إذا ما عرضت روايته للحديث على رواية غيره من أهل الحفظ والرضا خالفت روايته روايتهم، أو لم تكد توافقها، فإذا كان الأغلب من حديثه كذلك؛ كان مهجور الحديث غير مقبولة(٢).

- مثال: سأل ابن أبي حاتم أباه وأبا زرعة عن حديث رواه حجاج بن أرطأة عن زياد بن علاقة عن قطبة بن مالك، فبين أن الحفاظ رووه عن زياد بن علاقة عن بشر بن قيس، وقد أخرج رواية الحجاج الفسوي في «التاريخ والمعرفة» وقال: وهذا خطأ من حجاج، ومما يستدل على ضعف الحجاج هذا ونحوه من الرواية؛ لأن الحفاظ قالوا عن بشر بن قيس وقد روى زياد عن قطبة شيئا غير هذا، فجعل الحجاج الاثنين شيئا واحدا، ووجد هذا أخف عليه (٣).

سادسا: جرح الراوي أو تليينه بكون الحفاظ يختلفون عليه:

إذا اختلف الحفاظ المتقنون على راوٍ، وكان من باب اختلاف التضاد، فهذا يدل على وهم الراوي، ويدلُّ على ضعفه إذا كثر اختلاف الحفاظ عليه، ولا يمكن أن ينسب الوهم للرواة عنه؛ لكونهم حفاظ متقنين، فعهدة الخطأ عليه لا على غيره.

- مثال: قال ابن أبي حاتم:«نا صالح بن أحمد بن محمد بن حنبل قال: قال أبي: سماك

(١) شرح علل الترمذي، ابن رجب، (٢/ ٨١٦).
(٢) صحيح مسلم، مسلم بن الحجاج، (١/ ٦).
(٣) علل الحديث، ابن أبي حاتم، (٣/ ٣٠-٣١)، المعرفة والتاريخ، يعقوب الفسوي، (٢/ ٧٦٧).

ابن حرب أصلح حديثا من عبد الملك بن عمير، وذلك أنّ عبد الملك بن عمير يختلِف عليه الحفاظ. وساق الدارقطني حديثاً، وقال: ويشبه أن يكون الاضطراب في هذا الإسناد من عبد الملك بن عمير؛ لكثرة اختلاف الثقات عنه في الإسناد(١).

سابعا: اعتماد قول الحافظ الضعيف أحياناً في الجرح والتعديل:

أ- نجد المحدثين اعتمدوا أقوال الثقات غير الحفاظ في الجرح والتعديل، ونظرة في كتاب الذهبي الموسوم بـ: ذكر من يعتمد قوله في الجرح والتعديل، يجد أنَّ كثيرا منهم ليسوا بحفاظ، وأيضا وصفوا بدرجة صدوق أو صدوق يخطئ مثل سليمان بن حيان الأزدي صدوق يخطئ ذكره الذهبي فيمن يعتمد قوله في الجرح والتعديل (٢)، وشريك القاضي صدوق يخطئ كثيرا، ذكره الذهبي أيضا فيهم(٣). كما تجد كثيرا منهم ثقات مطلقا غير حفاظ، أو نسبيا، ومنهم: اسماعيل بن عياش الحمصي ذكره الذهبي في كتابه فيمن يعتمد قوله(٤).

ب- كما نجده ذكر بعض من يُعتمد قولُه في الجرح والتعديل من غير الحفاظ وهم ضعفاء، وهم حسب تتبعهم قليلون جدّاً، ومنهم: أبو هشام محمد بن يزيد الرفاعي، ذكره في كتابه دون وصفه بالضعف(٥). وقال ابن حجر عنه: «ليس بالقوي»(٦).

ج- كما وجدنا الذهبي ذكر كثيراً ممن تعتمد أقوالهم في الجرح والتعديل، ووصفهم بالحفاظ مطلقا، ولا نحتاج للتمثيل بهم لكثرتهم.

د- وبعضهم استدرك على وصفه بالحافظ بأنّه ضعيف، وهم كما يأتي:

١- قال الذهبي في الطبقة السابعة: «وعبدالله بن محمد بن وهْب الدِّيْنَوَري الحافظ، وكان ضعيفاً» (٧).

(١) الجرح والتعديل، ابن أبي حاتم، (٤/ ٢٧٩)، العلل، الدارقطني، (٢/ ١٢٥).
(٢) ذكر من يعتمد قوله في الجرح والتعديل، رقم ٦٣.
(٣) مرجع سابق، رقم ٣٥.
(٤) مرجع سابق، رقم ١٧٨.
(٥) مرجع سابق، رقم ٢٤٩.
(٦) تقريب التهذيب، رقم٦٤٤٢.
(٧) ذكر من يعتمد قوله في الجرح والتعديل، رقم ٤٢٢، ص١٨٩ .

وابن وهب هذا وصفه الذهبي في ميزانه بالحافظ الرحال، ثم نقل عن عدد من النقاد اتهامه بالكذب ، وقول الدارقطني عنه: «يضع الحديث»[١].

ب – «محمد بن حميد الرازي»، ذكره في كتابه السابق الذكر[٢]، وترجم له في كتابه الكاشف بقوله وقال فيه:« وثقه جماعة، والأولى تركه. قال يعقوب بن شيبة: كثير المناكير. وقال البخاري: فيه نظر، وقال النسائي: ليس بثقة»[٣].

وتتبع اسم هذا الحافظ في كتب الجرح والتعديل يظهر عدم اعتماد النقاد كلامه، فلم نجد له أقوالا في كتبهم سوى ما يذكرونه عن درجته في الرواية.

هـ .وذكر الذهبي أبا جعفر محمد بن عثمان بن ابي شيبة الحافظ من بين من يُعتمد قوله في الجرح والتعديل، وقال عنه:«وهو مع ضعفه من أئمة هذا الشأن[٤]. وقال عنه في تذكرة الحفاظ:«الحافظ البارع مُحدث الكوفة» ثم نقل أنَّ بعضهم اتّهمه وضعّفه، ولعل السبب في اعتماده مع كونه حافظاً، هو أنّ من اعتمده كان لتوثيق بعض النقاد له، ومن أشهرهم صالح جزرة[٥].

و. وقال الذهبي أيضا: « الحافظ صدر الدين حسن بن محمد بن محمد البكري الصوفي على ضعف فيه»[٦].

وخلاصة الأمر هنا: أنّ أغلب من تعتمد أقوالهم في الجرح والتعديل كانوا من الثقات أو من دونهم من المقبولين سواء أكانوا حفاظا أم لا، كما وجدنا بعضهم حفاظا ضعفاء وهم نسبة قليلة جدا كما ذكرناهم آنفا.

الخاتمة

الحمد لله رب العالمين، والصلاة والسلام على سيد المرسلين، وعلى آله وصحبه أجمعين، وبعد: فهذه الدراسة لمصطلح الحافظ عند المحدثين، نذكر أبرز النتائج التي توصلنا إليها:

(١) ميزان الاعتدال، ج٢، ص٤٩٤.
(٢) ذكر من يعتمد قوله في الجرح والتعديل رقم ٢٢٨، ص١٧٦.
(٣) الكاشف في معرفة من له رواية في الكتب الستة، ج٢، ص١٦٦.
(٤) ذكر من يعتمد قوله في الجرح والتعديل رقم ٣٧٨، ص١٨٧.
(٥) تذكرة الحفاظ (٢ / ١٧١).
(٦) ذكر من يعتمد قوله في الجرح والتعديل للذهبي، رقم٦٧٤.

١. الحافظ إذا أطلق ينصرف إلى المحدثين دون غيرهم، وفي اللغة ورد أنَّ الحافظ من يحفظ عدداًعظيماً من الأحاديث.

٢. الأصل في الحافظ عند المتقدمين هو من كثرت محفوظاته، وكان واسع الاطلاع كثير الرواية، وقد يطلق الحافظ على الضابط، وقد يطلق على من يروي من حفظه لا من كتابه، والسياق وجمع كلام النقاد في الراوي ضروريان لتحديد المقصد في ذلك. بينما الحافظ في عرف المتأخرين هو رتبة عالية لمن كان مبرِّزا في الحديث رواية ودراية بحيث يكون ما يغيب عنه في الجملة أقل مما يعيه، ولهذا يرون أن الحافظ هو أعلى رتبة من المحدث.

٣. لا يلزم من وصف الراوي بالحافظ أن يكون ضابطاً، لوجود رواة وصفوا بأنهم حفاظ وتكلم النقاد في ضبطهم.

٤. لا يلزم من وصف الراوي بالحافظ أن يكون عدلاً؛ لوجود رواة وصفوا بأنَّهم حفاظ وتكلم النقاد في عدالتهم، كأن يكون الحافظ وضّاعاً أو كذاباً أو مُتَّهما بالكذب أو يدلّس تدليس التسوية عن الضعفاء.

٥. لا يلزم من الوصف بالحافظ أن يكون الحافظ قادراً على سرد حديثه، إنّما هو المعرفة فإذا سأل عن حديث أو ألقي عليه عرفه.

٦. الحفاظ ليسوا على مرتبة واحدة في الضبط والإتقان، فتصرفات النقاد مع مرويات الحفاظ ليست واحدة، فيقبلون تفرد الحافظ وزياداته وجمعه بين الشيوخ إذا كان حافظا متقنا، دون غيره من الحفاظ.

٧. تبين أن الذين تعتمد أقوالهم في الجرح والتعديل من بينهم حفاظ ضعفاء، أو وصفوا بالضعف نسبيا، وبعضهم مختلف فيه، كما ظهر من تتبع كتاب من يعتمد قوله في الجرح والتعديل للذهبي.

٨. من منهج علماء العلل أنهم يحكمون على الراوي بالضعف بسبب اختلاف الحفاظ عليه في مروياتهم. كذلك يضعّفون الراوي إذا كثرت مخالفته للحفاظ في مروياته.

٩. اختلف العلماء في شروط وصف الراوي بالحافظ، وكان لذلك أسباب أهمها: الاختلاف في المعيار الذي انبنى عليه إطلاق النقاد وصف الحافظ على الراوي، واختلاف العرف، والاصطلاحات الخاصة لبعضهم.

١٠. بذل علماء الحديث ونقاده جهودا جبارة في حفظ حديث رسول الله ﷺ ونقله وصيانته مما يدل على ما تميزت به هذه الأمة عن باقي الأمم بقيامها بواجبها تجاه حفظ دينها، وتعظيمها لنبيها عليه أفضل الصلاة وأتم السلام.

المصادر والمراجع

١. الإرشاد في معرفة علماء الحديث، الخليل بن عبد الله الخليلي، تحقيق: محمد إدريس، مكتبة الرشد، الرياض، ط ١، ١٤٠٩هـ.

٢. إنباء الغمر بأبناء العمر في التاريخ، ابن حجر العسقلاني ٨٥٢هـ، تحقيق: محمد عبد المعيد، دار الكتب العلمية، بيروت، ط ٢، ١٤٠٦هـ،١٩٨٦م.

٣. تاريخ بغداد، أحمد بن علي الخطيب البغدادي ٤٦٣هـ، تحقيق: بشار عواد، دار الغرب الإسلامي، بيروت، ط ١، ٢٠٠٢م.

٤. تاريخ ابن معين رواية الدوري، يحيى بن معين ٢٣٣هـ، تحقيق: أحمد محمد نور سيف، مركز البحث العلمي، مكة المكرمة، ط ١، ١٩٧٩.

٥. تدريب الراوي في شرح تقريب النواوي، عبدالرحمن السيوطي ٩١١هـ، تحقيق: أبو قتيبة الفاريابي، دار طيبة، دط.

٦. تذكرة الحفاظ، محمد بن أحمد الذهبي ٧٤٨هـ، دار الكتب العلمية، بيروت، ط ١، ١٤١٩هـ، ١٩٩٨م.

٧. ترتيب المدارك وتقريب المسالك، القاضي عياض ٥٤٤هـ، تحقيق: محمد بن شريفة وآخرين، مطبعة فضالة، المغرب ، ط ١، ١٩٦٥هـ.

٨. تقريب التهذيب، ابن حجرالعسقلاني، تحقيق: عوامة، دار الرشيد، سوريا، ط١، ١٤٠٦هـ، ١٩٨٦م.

٩. التمييز، مسلم بن الحجاج القشيري ٢٦١هـ، تحقيق: الأعظمي، مكتبة الكوثر، السعودية، ط٣، ١٤١٠هـ.

١٠. تهذيب التهذيب، ابن حجر العسقلاني، مطبعة دائرة المعارف النظامية، الهند، ط ١، ١٣٢٦هـ.

١١. تهذيب الكمال في أسماء الرجال، يوسف المزي ٧٤٢هـ، تحقيق: بشار عواد، مؤسسة

الرسالة، بيروت، ط ١، ١٩٨٠م.
١٢. الثقات، ابن حبان محمد البُستي ٣٥٤هـ، دائرة المعارف العثمانية بحيدر آباد ط ١، ١٩٧٣م.
١٣. الجامع لأخلاق الراوي وآداب السامع، أحمد بن علي الخطيب البغدادي ٤٦٣هـ، تحقيق: محمود الطحان، مكتبة المعارف، الرياض، دت.
١٤. الجرح والتعديل، ابن أبي حاتم الرازي، ٣٢٧هـ، دار إحياء التراث، بيروت، ط ١، ١٢٧١هـ، ١٩٥٢م.
١٥. ذكر من يعتمد قوله في الجرح والتعديل مع مجموعة رسائل أخرى، أبو عبد الله الذهبي، تحقيق: عبد الفتاح أبو غدة، مكتب المطبوعات الاسلامية، حلب، ط ١.
١٦. سير أعلام النبلاء، أبو عبد الله محمد الذهبي ٧٤٨هـ، تحقيق: مجموعة من المحققين بإشراف شعيب الأرناؤوط، مؤسسة الرسالة، ط ٣، ١٤٠٥هـ، ١٩٨٥م.
١٧. شرح علل الترمذي، ابن رجب الحنبلي ٧٩٥هـ، تحقيق: همام سعيد، مكتبة المنار، الزرقاء، الأردن، ط ١، ١٤٠٧هـ، ١٩٨٧م.
١٨. الصحاح تاج اللغة وصحاح العربية، إسماعيل بن حماد الجوهري، دار العلم للملايين، بيروت، ط٤، ١٩٨٧م.
١٩. صحيح مسلم، مسلم بن الحجاج القشيري ٢٦١هـ، تحقيق: محمد فؤاد عبد الباقي، دار إحياء التراث، بيروت.
٢٠. الضعفاء الكبير، أبو جعفر العقيلي، تحقيق: قلعجي، دار المكتبة العلمية، بيروت، ط ١، ١٩٨٤م.
٢١. علل الترمذي الكبير، أبو عيسى محمد الترمذي، ٢٧٩هـ، ترتيب: أبي طالب القاضي، تحقيق: صبحي السامرائي، مكتبة النهضة، بيروت، ط ١، ١٤٠٩هـ.
٢٢. علل الحديث، ابن أبي حاتم الرازي٣٢٧هـ، تحقيق: فريق من الباحثين بإشراف سعد الحميد وخالد الجريسي، مطابع الحميضي، ط ١، ٢٠٠٦م.
٢٣. العلل الواردة في الأحاديث النبوية، علي بن عمر الدارقطني ٣٨٥هـ، تحقيق: محفوظ الرحمن السلفي، دار طيبة، الرياض، ط ١، ١٩٨٥م.

٢٤. العلل ومعرفة الرجال رواية ابنه عبد الله، أحمد بن حنبل، تحقيق: وصي الله عباس، دار الخاني، الرياض، ط ٢، ١٤٢٢هـ.
٢٥. فتح الباري شرح صحيح البخاري، ابن حجر العسقلاني، وعناية: محب الدين الخطيب، وعليه تعليقات: الشيخ ابن باز، دار المعرفة، بيروت، ١٣٧٩هـ.
٢٦. فتح المغيث شرح ألفية الحديث، شمس الدين محمد السخاوي، دار الكتب العلمية، بيروت، ط١، ١١٤٠هـ
٢٧. القاموس المحيط، الفيروزآبادي، مؤسسة الرسالة، بيروت، ط٨، ٢٠٠٥م
٢٨. قواعد التحديث من فنون مصطلح الحديث، محمد جمال الدين القاسمي١٣٣٢هـ، دار الكتب العلمية، بيروت، دط، دت.
٢٩. الكامل في ضعفاء الرجال، ابن عدي الجرجاني ٣٦٥هـ، تحقيق: عادل أحمد وآخر، دار الكتب العلمية، بيروت، ط ١، ١٤١٨هـ، ١٩٩٧م.
٣٠. الكاشف في معرفة من له رواية في الكتب الستة، الذهبي، تحقيق محمد عوامة وآخر، دار القبلة، مؤسسة علوم القرآن، جدّة.
٣١. كشاف اصطلاحات الفنون والعلوم، محمد علي التهانوي، مكتبة لبنان، بيروت، ١٩٩٦م.
٣٢. لسان الميزان، ابن حجر العسقلاني، تحقيق أبو غدة ، دار البشائر الإسلامية، ط ١، ٢٠٠٢ م.
٣٣. لسان العرب، جمال الدين محمد بن مكرم، ابن منظور، دار صادر، بيروت، ط ١
٣٤. المجروحين من المحدثين والضعفاء والمتروكين، أبو حاتم محمد بن حبان البُستي ٣٥٤هـ، تحقيق: محمود زايد، دار الوعي، حلب، ط ١، ١٣٩٦هـ
٣٥. معجم مقاييس اللغة، ابن فارس، تحقيق: عبد السلام هارون، دار الفكر، بيروت، ١٩٧٩م.
٣٦. المعجم الوسيط، مصطفى، إبراهيم، وزملاؤه، تحقيق: مجمع اللغة العربية، مصر، دار الدعوة.
٣٧. المعرفة والتاريخ، يعقوب الفسوي، ٢٧٧هـ، تحقيق: أكرم ضياء العمري، مؤسسة الرسالة، بيروت، ط٢، ١٤٠١هـ، ١٩٨١م.

٣٨. المغني في الضعفاء، أبو عبد الله الذهبي، تحقيق: العتر، دار إحياء التراث، قطر، ١٩٨٧م،
٣٩. الموقظة في مصطلح الحديث، أبو عبد الله الذهبي، تحقيق: أبوغدة، مكتب المطبوعات الإسلامية بحلب، ط٢، ١٤١٢هـ.
٤٠. منهج النقد في علوم الحديث، نورالدين عتر، دار الفكر، دمشق، ط ٣، ١٩٩٧م.
٤١. ميزان الاعتدال في نقد الرجال، أبو عبد الله الذهبي ٧٤٨هـ، تحقيق: علي البجاوي، دار المعرفة، بيروت، ط١، ١٩٦٣م.
٤٢. نخبة الفكر في مصطلح أهل الأثر، ابن حجرالعسقلاني، دار إحياء التراث العربي، بيروت.
٤٣. نزهة الألباب في الألقاب، ابن حجر العسقلاني، تحقيق: عبدالعزيز السديري، مكتبة الرشد، الرياض، ط١، ١٤٠٩هـ، ١٩٨٩م.
٤٤. نزهة النظر في توضيح نخبة الفكر، ابن حجر العسقلاني، تحقيق: عبدالله الرحيلي، مطبعة سفير، الرياض، ط١، ١٤٢٢هـ.
٤٥. النكت على كتاب ابن الصلاح، ابن حجر العسقلاني، تحقيق: ربيع المدخلي، الناشر عمادة البحث العلمي بالجامعة الإسلامية، المدينة المنورة، ط١، ١٩٨٤م.
٤٦. النكت على كتاب ابن الصلاح، بدرالدين الزركشي، تحقيق: زين العابدين بن محمد، أضواء السلف، الرياض.
٤٧. اليواقيت والدرر في شرح نخبة ابن حجر، عبدالرؤوف المناوي، ١٠٣١هـ، تحقيق: المرتضى الزين أحمد، مكتبة الرشد، الرياض.